



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية وتخصصية

Issue No. 231 July 2020

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 231 - تموز (يوليو) 2020

اتفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ودورها في مواجهة تداعيات
كوفيد-19 في العالم العربي

■ تداعيات "كورونا" على المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في الوطن العربي
■ التحول الإلكتروني الشامل في المنطقة العربية

■ الاقتصاد العالمي يواجه ركوداً عميقاً في 2020 وتعافياً
أبطاً في 2021
■ ارتفاع حجم التبادل التجاري العربي الالهامي 2,5 في المئة

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكولومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
INDEX AND FUNDS



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



عجلان بن عبد
العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



خالد محمد حنفي
الأمين العام



هل الأمن الغذائي العربي مهدد جرّاء "كورونا"؟!



الذاتي للبلدان العربية، وأنّ هذا التراجع مرشح للزيادة في العقدين المقبلين.

الإشكال في هذا الموضوع هو كيف يمكن لنا أن نتحدث عن الأمن الغذائي ونحن لم نحقق المستوى المقبول من الاكتفاء الذاتي، فحسب التقرير نفسه فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب، على سبيل المثال، في العام 2017 بلغت 34 % وفي مادة السكر بلغت 28%، بينما بلغت الزيوت النباتية 20% وبنسبة أفضل كانت الألبان ومشتقاتها بنسبة 83%، وجاءت اللحوم بنسبة 66 في المئة.

قبل هذه الجائحة، نلاحظ أن التمويل المقدم لقطاع الزراعة في الوطن العربي يتسم بالتفاوت من بلد لآخر مع حجم التمويل المقدم للقطاعات الأخرى، ففي الوطن العربي، على سبيل المثال ما تزال حصة قطاع الزراعة من الاستثمار والتمويل متدنية مقارنة بحجم التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في الناتج المحلي، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى المخاطر العالية التي يتعرض لها الاستثمار في هذا القطاع على وجه الخصوص، إضافة إلى تدني العائد المتوقع من رأس المال المستثمر في هذا القطاع بسبب تدني مستويات الأسعار للمنتج الزراعي مقابل ارتفاع تكلفة الإنتاج، وأحيانا عدم قدرته على تحقيق المنافسة الخارجية، فكانت النتيجة الاعتماد على العالم الخارجي للحصول على احتياجاتنا من المواد الغذائية، حتى أصبحنا من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، هذا ما قبل أزمة كورونا.

لذلك، يمكننا القول إن عدم قدرة الإنتاج الغذائي في البلاد العربية على تقليص الفجوة الغذائية لتوفير غذاء كاف لعموم السكان، وخاصة بعد هذا الظرف المستجد والمتمثل في أزمة فيروس كورونا، من أهم التحديات الأنية التي تواجه مجتمعاتنا، والتي مما لا شك فيه أنها تأخذ أبعادا اقتصادية وسياسية، إضافة إلى البعد الأخطر، وهو البعد الاجتماعي الذي يتسم بالفقر والجوع وعدم القدرة على توفير المستلزمات الضرورية من المواد الغذائية في ظل الإغلاقات والحجر على الأفراد الذي تسبب به هذا الفيروس.

إنّ عدم قدرة الإنتاج الغذائي على تلبية حاجات الأمة من الغذاء، واعتمادها على العالم الخارجي في سد حاجات السكان من المواد الغذائية بشقيها النباتية والحيوانية في هذه الأزمة المستجدة، يستوجب علينا أن نتوجه إلى مناقشة إحدى المعالجات لبعض من هذه التحديات، وهو توفير سبل التمويل اللازمة والمتاحة.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

منذ اكتشاف أولى حالاته في مدينة (ووهان) الصينية في ديسمبر 2019، لا يزال فيروس كورونا المستجد يشكل تحديا غير مسبوقٍ للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم على حد سواء. وبنظرة سريعة إلى التحليلات الاقتصادية

المتعلقة بآثار الجائحة، نجد أن أغلبها قد ركزت على تداعيات انتشار الفيروس على النمو الاقتصادي وحركة الأسواق المالية، في حين أغفلت هذه التحليلات إلى حدٍ بعيد انعكاسات الجائحة على القطاعات الزراعية والنظم الغذائية.

ولا شك أنّ أزمة جائحة "كورونا" نَهت بلداننا العربية إلى أهمية موضوع الأمن الغذائي بعد أن شهد العالم إغلاقا لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وإغلاقات الأسواق التي تسببت بالقيود ومنع وسائل النقل سواء الجوية أو البحرية أو البرية ثم القيود على حركة الأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي.

إذا نتحدث عن مجموعة من العقبات التي واجهت هذا القطاع بسبب جائحة كورونا، مع العلم أن أغلب الدول العربية تعتمد على استيراد حاجاتها من السلع الزراعية، والعنصر الأكثر تحديا هو احتكار البذور اللازمة للإنتاج من قبل بعض الدول الصناعية، ما يجعلنا أمام مشكلة أكثر تعقيدا فرضتها هذه الجائحة، إذ ليس بإمكاننا استيراد حاجتنا الاستهلاكية من الإنتاج الزراعي وليس بإمكاننا كذلك زراعتها، وهذا الوضع فرضته الظروف المستجدة التي أوجدتها فيروس "كورونا".

في المحصلة، تعتمد بلداننا العربية بشكل أساسي على استيراد حاجاتها الأساسية من المواد الغذائية رغم توفر الموارد الطبيعية من مياه وتربة صالحة للزراعة، إلا أن غياب استراتيجية عربية موحدة والتنسيق بين هذه الأطراف ثم التقصير في التخطيط للمستقبل، أوجد فجوة بين الموارد الزراعية المتاحة وحاجتنا المستقبلية للغذاء، وحسب دراسة أعدتها الأمم المتحدة، فقد تحدثت عن تراجع الاكتفاء

حنفي: التحول الالكتروني يجب أن يكون شاملا في المنطقة العربية



30

ندوة افتراضية تناقش واقع "اقتصاد مختلف في عالم مختلف"



28

الاقتصاد العالمي يواجه ركودا أعمق في 2020 وتعافيا أبطأ في 2021



23

أفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في مواجهة تداعيات كوفيد19- في العالم العربي



9

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

■ حنفي: التحول الالكتروني يجب أن يكون شاملا في المنطقة العربية 30

أفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في مواجهة تداعيات كوفيد19- في العالم العربي 9

■ "ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل تداعيات جائحة كورونا" 33

■ عواقب "كورونا" النسوأ على الاقتصاد العالمي منذ أزمة 2008 35

الاقتصاد دولي
الاقتصاد العالمي يواجه ركودا أعمق في 2020 وتعافيا أبطأ في 2021 23

نشاط الاتحاد

تداعيات "كورونا" على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوطن العربي 36

منتديات

■ ندوة افتراضية لغرفة الإسكندرية تتحور حول "اقتصاد مختلف في عالم مختلف" 28



العدد 231 - تموز (يوليو) 2020
Issue No. 231 July 2020

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

ارتفاع حجم التبادل التجاري
العربي الألهاني 2,5 في المئة



41

تداعيات "كورونا" على
الهيؤسات الصغيرة
والهؤسطة بالوطن العربي



36

غرف هؤنركة

ارتفاع حجم التبادل التجاري العربي الألهاني 2,5 في المئة 41

45

أخبار

■ WORLD ECONOMY: MIGRATION TO
ADVANCED ECONOMIES CAN RAISE
GROWTH

59

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

أفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 في العالم العربي

إعداد: الدكتور علي حدادة

إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



يعتبر موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أكثر المواضيع التي حظيت باهتمام من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم منذ مطلع التسعينيات. وزاد هذا الاهتمام بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع، بما فيها من طاقات وموارد وخبرات القطاع العام وكذلك الخاص، لتتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء المشاريع بمختلف أنواعها وتشغيلها، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تسهم فيها قطاعات المجتمع في توجيه المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس تشارك فعلي، وحوكمة جيدة، ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

- من المؤكد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت تعتبر نموذجًا متطورًا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما عندما يكون الاقتصاد الوطني يعمل بأدنى من كامل قدراته وطاقاته التشغيلية في المجالات الاقتصادية جميعًا، من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة. وهنا يمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط الآتية:
- عدم قدرة القطاع العام على تحقيق التنمية المستدامة بمفرده.
- التغيير التقني والاقتصادي المتسارع الذي يتيح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي.
- محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام،

1. أنواع الشراكة

تختلف أنواع الشراكة بحسب نمط التنظيم، وأسلوب اتخاذ القرار، ونوع القطاع، وطبيعة النشاط، إضافةً إلى طبيعة العقد، بحيث يتحدّد الدور الذي يقوم به كلّ من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن تلك الشراكة. فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية الأساسية للإدارة الحكومية، أو ترك أمرها كلياً للقطاع الخاص. ومن أبرز الأنواع:

- **الشراكة التعاونية:** حيث تكون إدارة الشراكة وتنظيمها على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، وتتّصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطرافها ويتمّ اتخاذ القرار بالإجماع بحيث يشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات، من دون إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.

- **الشراكة التعاقدية:** حيث يتمّ توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين، وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عامودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط ولا تمارس أداء المهامات، بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك. وتكون تلك الجهة قادرة على إنهاء الشراكة أحياناً بطريقة أحادية استناداً إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي بسبب تعدّد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها. وعليه فإنّ الشراكة تعمل إذاً على تخفيف حدّة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني الناتج عن هذه الشراكة.

ومن الضروري في عملنا هذا التطرّق إلى ما استجدّ حالياً في العالم من آثار وخيمة، اقتصادية وصحية واجتماعية، لتفشي فيروس كورونا. فبعد أن كانت توقّعات الخبراء تشير إلى إمكانية ارتفاع في النمو من 2.9% في عام 2019 إلى 3.3% في عام 2020، ظهر هذا الوباء ليصيب الاقتصاد العالمي بشكل لم يكن يتوقعه أكثر المتشائمين. وليس من الممكن الجزم بمدى الضرر الذي ألحقه وسوف يلحقه هذا الحدث بالاقتصاد أو المدة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد العالمي للتعافي من هذه الأزمة. وفي هذا الإطار فإنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحظى بأهمية خاصة، نظراً للحاجة الملحة لتجميع الطاقات المجتمعية وأهمية الاستفادة من قدرات ومرونة وديناميكية القطاع الخاص في التحرك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية لاحتواء تداعيات الجائحة.

أولاً - مفهوم وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم العربي

أ. المفهوم والأنواع والمزايا

تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنّها تقديم الخدمات وتنفيذ الأعمال التي لا تشمل خصخصة الأصول والخدمات الوطنية، وعند تصميم هذه الشراكات بشكل جيد وتنفيذها في بيئة متوازنة تنظيمياً، يمكن لها أن تحقق المزيد من الكفاءة والاستدامة لتوفير الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات والرعاية الصحية والتعليم. كما يمكن أيضاً لها أن تسمح بتوزيع أفضل للمخاطر بين القطاعين العام والخاص.



ويبيّن الجدول أدناه بعض أنواع الشراكة:

بعض أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

النوع	التشغيل والصيانة	التمويل	الملكية عند انتهاء العقد	مدة العقد سنوات
عقد إدارة	قطاع خاص	دولة	دولة	3 - 5
تأجير تمويلي/إكراء	قطاع خاص	دولة	دولة	5 - 8
إعادة تأهيل، تشغيل ونقل ROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	15 - 20
إعادة تأهيل، تأجير تمويلي ونقل RLT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	15 - 20
بناء، إعادة تأهيل، تشغيل ونقل BROT	قطاع خاص	قطاع خاص	دولة	20 - 30
بناء تشغيل ونقل BOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	20 - 30
بناء تملك تشغيل ونقل BOOT	قطاع خاص	قطاع خاص	شبه خاص	20 - 30
بناء تأجير تمويلي وتملك BLO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
بناء تملك وتشغيل BOO	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
امتياز	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
خصخصة جزئية	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	+ 25
خصخصة كاملة	قطاع خاص	قطاع خاص	قطاع خاص	غير محددة (أو وفق مدة الترخيص)

2. فوائد الشراكة ومزاياها

- والخبرة في إدارة المشاريع.
- تخفيف الضغط عن المالية العامة وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية، مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين طرفين أي القطاع الخاص والقطاع العام.
- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة وزيادة الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف في ما بينها ونتيجة قدرة القطاع الخاص على تأمين التمويل اللازم للمشروعات.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.

يتحمّل القطاع العام مخاطر البيئة والتنظيم والتعرفة وبعض الأمور القانونية الأخرى، ويمكن أن يتحمّل الطرفان معاً المخاطر المتعلقة بالقوة القاهرة والعلاقات مع العمّال والربح والخسارة. كذلك يمتاز هذا النوع من الشراكة بأنّ القطاع العام لا يقوم بشراء الأصول للمشاريع، بل يقوم بشراء السلعة المنتجة، وبمفهوم آخر يهتم القطاع العام أكثر بالمرجات بدلاً من اهتمامه بالمدخلات.

ب. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية

يكتسب تمويل الاستثمار في المشاريع التنموية أهمية كبيرة في العالم العربي لدورها في تعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجي. لكن على الرغم من أهمية هذه الاستثمارات، تبقى أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتحقيق نمو قوي وشامل. بالتالي، يتمثل التحدي الأساسي في جعل الاستثمار في مشاريع التنمية جاذبا للقطاع الخاص من خلال ضمان عائد أفضل لها.

وتشكّل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل الوحيد لكثير من الاقتصادات حول العالم، ومنها الاقتصاد العربي، من أجل إعادة تمويل البنى التحتية وإنشائها بغية تطوير الاقتصاد، ومن أهم هذه العمليات تلك المتعلقة بخدمات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات المواكبة لتطوّرات العصر، ومحطات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه، وغيرها الكثير من أعمدة الحياة العصرية لاقتصاد ناجح يحافظ على بيئته ويقدم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأبنائه، ويؤدي دوراً رئيسياً في تحفيز نموّ الناتج المحلي وتطوير الاقتصاد وتأمين نموه المستدام.

وتوجد فجوة كبيرة بين الاحتياجات الاستثمارية والاستثمارات الفعلية، وهذه الفجوة تتزايد باستمرار (العجز في الموازنات العامة، الفساد، مطالب الشعوب وغيره). وبغرض سد هذه الفجوة فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت امراً ملحاً لأنها تزيد من فرص الوصول لرأس المال، والموارد المالية خارج المركز المالي وزيادة الابتكار ونقل المخاطر. فالمنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 230 مليار دولار سنوياً مخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الفجوة التمويلية السنوية فقُدّرت بأكثر من 100 مليار دولار.

- تنبّي مناهج عمل أكثر استراتيجية من قبل الشركاء عبر تزويد أفكار استراتيجية أفضل من قبل القطاع الخاص.

- إعطاء البعد الاقتصادي اهتماماً أوسع في السياسات ذات العلاقة، وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى النمو في الناتج المحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية، حيث يسهّل الشريك في القطاع العام الشأن القانوني، ويسعى الشريك الخاص إلى تأمين إنتاجية أعلى.

- إعطاء الشرعية والصدقية للمشروع من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص.

- تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والرؤية والنظرة المستقبلية، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.

- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية.

- حماية المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية للقطاعين.

- فتح حيز اقتصادي لدخول الشركات الكبيرة، الصغيرة، والمتوسطة معاً إلى أسواق كانت مستبعدة منها، ممّا يؤدي إلى تأمين فرص عمل إضافية.

- تشجيع المنافسة وتحفيز على الابتكار.

كما تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها ليست شراكة برأس المال ولا شراكة بالأرباح، بل هي أيضاً شراكة بالمخاطر، بحيث أنّ القطاع العام يحول إلى القطاع الخاص جزءاً من مخاطر المشروع ويحتفظ بأخرى، وهذا ما يميّزها عن الخصخصة وعقود الإدارة. أمّا في ما يخصّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فهي تشمل كل درجات الشراكة في المخاطر بنسب تختلف من مشروع إلى آخر بحسب المشاريع والاتفاقات المبرمة، ويتحمّل القطاع الخاص مخاطر التطوير والتصميم والتشييد والتشغيل والاستكشاف والتمويل والتضخم. وهذا ما يحفز القطاع الخاص أكثر على التطوير والاستكشاف، خصوصاً وأنه يسعى لرفع إنتاجيته ممّا يعكس إيجاباً على الجودة والنوعية للسلع المقدّمة من جهة، وعلى تخفيض الكلفة من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه،



الملحة إلى تطوير البنية التحتية بما يدعم وتيرة النمو الاقتصادي ويوفر المزيد من فرص العمل. وقد شجّع ضيق الحيز المالي وضعف التمويل الكثير من الحكومات العربية في تعزيز الاتجاه نحو الاستفادة من مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. فقد شهدت محصلة الموازنات العامة للدول العربية عجزا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 2.7% في عام 2014 إلى 10.1% في عام 2016. ورغم انخفاض العجز إلى 4.3% في عام 2018، إلا أنّ الموازنات العربية تشهد تحديات كبيرة سواء فيما يتعلق بتمويل الإنفاق الاستثماري، الذي تراجع من 23.4% في عام 2014 إلى 19.1% في عام 2018، أو فيما يتعلق برفع كفاءته، وكلها عوامل تشجّع على المزيد من تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن ناحية ثانية، فإنّ أهميّة الشراكة بما يتعلّق بالتنمية المستدامة في المنطقة العربيّة يمكن أن تعتمد على مدى دعمها وتحقيقها للأهداف التالية:

- بناء اقتصاد مستدام يستند على المعرفة والتنافسية والخبرة والتنوع.
- تحقيق نتائج ومخرجات أفضل مما يستطيع أن يتحقق بدون هذه الشراكات.

ج. دور الشراكة في دعم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية ومراقبة مقدّمَي الخدمات بهدف الارتقاء بها. كما تهدف إلى الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص، وإشراكه في تحمل المخاطر.

وقد أدى استثمار حكومات المنطقة العربيّة في البنى التحتية إلى تزايد الاهتمام بخلق المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين قيد التنفيذ تصل إلى 224 مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبحسب الدكتور ظافر عوض الشنفرى فإنّ "الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعدّ أداة مهمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية جذابة تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة، وزيادة الاستثمارات في البلاد، وتنويع مصادر الدخل".

ويكتسب تمويل المشاريع التنمويّة بشكل عام، وتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل خاص، أهميّة كبيرة في ظلّ الحاجة

الشراكة وسيلة فعالة لتنفيذ المشاريع العامة بصورة سريعة مع تأمين صيانتها وتأهيلها دورياً بحيث تغطي دورة المشروع بكل مراحلها. هذه الإمكانية ليست متوافرة في العقود الإدارية الأخرى، ومن هنا أتت عقود الشراكة لتسد فراغاً قانونياً بهذا المعنى. ولقد تبنت الدول العربية قوانين تنظم موضوع الشراكة نظراً لأن الاستفادة من الاستثمارات التي تتيحها هذه العقود يرتبط بإيجاد مناخ قانوني يتناسب مع هذه العقود (مثلاً في لبنان، إن مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام وبين القطاع الخاص مطروح منذ العام 2010).

ويستلزم التحول إلى القطاع الخاص في تمويل وبناء وإدارة المرافق والمشاريع العامة وجود أطر دستورية وقانونية تحدّد حقوق وموجبات كل من القطاع العام والقطاع الخاص، كما يتطلب هذا الأمر ضرورة الإشراف الدقيق والمتابعة الجيدة للإجراءات وآليات تنفيذ عقود الشراكة ما بين القطاع العام وبين القطاع الخاص. فالهدف الأساسي من أي قانون يتعلق بالشراكة هو تشجيع استثمار القطاع الخاص وتحديد الإطار العام لتحضير وتنفيذ ومتابعة تنفيذ عقود الشراكة. ومن المهم في هذا السياق أن يكون القانون متوازناً بين كلا الطرفين المعنيين به وأن يكون واضحاً ويضع آليات مبسطة لشراء القطاع العام للخدمات التي يؤديها القطاع الخاص. كما أنه من الضروري أن يعكس القانون الخصوصية القانونية للبلد الذي سيطبق فيه وألا يتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية المعتمدة فيه.

ب. استعراض تجارب

بحسب بيانات حجم الاستثمارات المنفذة بأسلوب الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص للفترة من 1990-2017 الصادرة عن البنك الدولي نستنتج أنّ هنالك تبايناً كبيراً في المشروعات المنفذة في البلدان العربية، حيث تصدر مصر هذه الدول من ثم تأتي الأردن والمغرب والجزائر، مما يدل على ان هذه الدول قطعت شوطاً كبيراً في تضمين أسلوب الشراكة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية فيها. وتوجد العديد من البلدان العربية لا يوجد فيها قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص وبعضها أنشأ وحدات وفي طور إجازة القانون وهذا يمثل جديّة من الدول العربية في

- تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات وأوليات مشروعات البنية الأساسية، كذلك لمراقبة مقدّمي الخدمات بغية تحسين نوعيتها ورفع جودتها.
- توفير رأسمال القطاع الخاص ومعارفه وخبراته في إدارة المشاريع، مما يسهم في تقليل المدة الزمنية لتنفيذها.
- خفض تكلفة الخدمات وتحسينها.
- جذب وتنشيط الاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية والابتكار.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد الخاصة والعامة وتخفيض ضغط الإنفاق والتمويل الحكومي.
- تخفيف الضغط عن المالية العامة.
- تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
- تسهيل دخول الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها.
- تأمين فرص عمل إضافية.

ثانياً - واقع وتجارب الدول العربية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أ. مدى توفر البيئة القانونية والتشريعية والسياسات الاقتصادية الداعمة

على الرغم من قيام العديد من البلدان العربية بتطبيق برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدون أطر قانونية، إلا أنّ القوانين والتشريعات تخلق بيئة تحمي كلا من القطاعين العام والخاص من المخاطر القانونية عند منح المشاريع و/أو مواجهة الصعوبات. ويجب أن تكون قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسيطة نسبياً وتركز على العناصر الأساسية لبيئة مواتية، بدلاً من تضمينها شروطاً مرهقة تعيق التنفيذ السلس للشراكات وتربك المستثمرين.

قانونياً، إنّ عقد الشراكة هو عبارة عن تجميع عدّة عقود (تمويل، تشييد، ترميم، تأهيل وتطوير، تجهيز، استثمار...). وتعتبر عقود



بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص. ويهدف الدليل إلى تعزيز فرص الاستثمار، ورفع كفاءة وفاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر، مما يساهم في تنوع آليات تطوير مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، والارتقاء بجودة الخدمات. وقد أصدرت حكومة دبي القانون 22 لسنة 2015، الذي ينظم عقود الشراكة ويهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المشاريع، وزيادة الاستثمارات. كما أن القانون يحدد شروطاً معينة مثل أن يتمتع المشروع بجوهر اقتصادي، ومالية وتقنية واجتماعية. وقد أقامت الجهات الحكومية العديد من الشراكات مع القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات التعليمية إضافة إلى عقود الخدمات المهنية كتصميم وإعداد المناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة. إذ بدأت دائرة التعليم والمعرفة منذ عام 2006 في إسناد عملية الإشراف التعليمي والإداري للعديد من الحضانات والمدارس الابتدائية إلى القطاع الخاص. فيما يخص الشراكة في مشروعات البنية التحتية تلتزم الدولة بخفض بصمتها الكربونية، وفي هذا الإطار استعانت السلطات بخبرات القطاع الخاص من خلال شراكات طويلة الأجل وذلك بهدف توليد ما لا يقل عن 27% من إجمالي الطاقة باستخدام تقنيات منخفضة

هذا المجال، ولكن دون الطموح. وقد بدأت دول الخليج منذ العام 2014 في تبني أسلوب الشراكات مع القطاع الخاص عبر سن القوانين وإصدار دلائل العمل بهذا الأسلوب فضلاً عن تضمينه في استراتيجيات التحول الاقتصادي التي تنظمها حالياً. ونتج عن هذه النظرة الجديدة تنفيذ العديد من المشروعات بأحجام تفوق ما نفذ في البلدان العربية غير النفطية. وقد سيطرت مجالات الطاقة والبتروكيمياويات والمياه والكهرباء والصناعة على نوعية المشروعات المنفذة في دول الخليج العربي، بينما استحوذ قطاع الموانئ والاتصالات والمطارات على أهمية كبيرة في البلدان العربية غير النفطية.

وبناء على ما سبق، سيتم عرض بعض النماذج الناجحة لمشروعات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية:

- الإمارات

يتمثل الإطار القانوني لعقود الشراكة في صدور قرار مجلس الوزراء في عام 2017 بشأن دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة

الانبعاثات الكربونية بحلول 2021 .

خلال العامين المقبلين، من أهمها: المشروع القومي لبناء مدارس المشاركة المتميزة (100 مدرسة)، وإقامة عدد من محطات التحلية في بعض المدن الساحلية.

- الكويت

لقد تمّ إنشاء هيئة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تمثل الجهة الحكومية المسؤولة عن طرح مشروعات الدولة التنموية والاستراتيجية كفرص استثمارية، وذلك وفق نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتعمل الهيئة على الاستفادة من مهارات وخبرات القطاع الخاص في تحقيق قدر من جودة الخدمة في سبيل إنجاز الخطة المستقبلية لعام 2035 ورفع العبء المالي عن الدولة. ومن أهم المشروعات في مجال الشراكة مع القطاع الخاص: مشروع محطة الزور الشمالية (المرحلة الثانية والثالثة)، مشروع المدن العمالية -جنوب الجهراء، مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمن، ومعالجة النفايات الصلبة (موقع كبد).

- لبنان

تم في عام 2017 إقرار قانون الشراكة بهدف تلبية الحاجة إلى تطوير البنى التحتية ضمن إطار قانوني وتنظيمي يطمئن المستثمرين. ومن أهم المشاريع التي تم تنفيذها: الطريق الدولي بين بيروت والشام، مرفأ بيروت، شركة كهرباء زحلة، النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GMS)، الخدمات البريدية الوطنية، مؤسسة مياه طرابلس، مطار بيروت الدولي، سوق بيروت الحرة، شركتي الهاتف الخليوي، سفن توليد الطاقة، مجمع جعيتا السياحي، معمل معالجة النفايات الصلبة في صيدا، محطة الحاويات في مرفأ بيروت وطرابلس.

ثالثاً - متطلبات وتحديات الشراكة في ضوء التجارب العالمية

أ. تجارب رائدة في مجال الشراكة

عرفت بعض التجارب العالمية في الشراكة بين القطاعين العام

وتتضمن مشاريع البنية التحتية القائمة والمتوقعة في هذا الشأن، ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة باستخدام التكنولوجيا الشمسية وطاقة الرياح إضافة إلى مشروعات هيئة الطرق والمواصلات ومشروع مسار 2020 والذي يشمل تمديد خط مترو دبي من جبل علي إلى موقع معرض "إكس بو 2020". كما تقوم إحدى شركات القطاع في الشراكة بتقديم خدمات إدارة المخلفات وإعادة تدويرها، وتتعاون شركة مصدر للطاقة المتجددة في أبو ظبي مع نفس الشركة لإنشاء محطة حديثة في الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة. وبالنسبة للشراكة في مجال الخدمات، فإن الحكومة توفر عددا من الخدمات بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص. وتتمثل أهمها في الخدمات التي تقدم بإشراف وزارة الموارد البشرية والتوطين، من خلال عدد من المراكز مثل مراكز تسهيل وتوافق وتوجيه وتقييم. كما أطلقت الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في دبي "نظام رؤية الإمارات" لإنجاز المعاملات للأفراد في مكاتب الخدمات المعتمدة دون الحاجة إلى زيارة مبنى الإدارة أو أي من مراكزها الخارجية.

- مصر

صدر القانون رقم 67 لعام 2010 الخاص بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة. أما فيما يخص طبيعة المشروعات فإنها تُعد بمثابة علاقة تعاقدية طويلة الأجل قد تصل إلى 30 عاما. ومن أهم مشاريع الشراكة التي تمّ تنفيذها: مشروع معالجة الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة، المشروع القومي لبناء وتشغيل مدارس المشاركة المتميزة للغات، مشروع معالجة الصرف الصحي في "أبو رواش"، مشروع المستشفى الجامعي "سموحة"، المستشفى الجامعي التخصصي "مواساة"، مشروع تأهيل وإعادة هيكلة مكاتب التوثيق والشهر العقاري، مشروع تأهيل وإعادة هيكلة مكاتب السجل التجاري. وذلك إضافة إلى عدد من المشروعات الأخرى مثل معالجة الصرف الصحي في 6 أكتوبر، والمدارس الحكومية، ومحور روض الفرج، وإنشاء محطتين لتحلية مياه البحر في مدينة الطور وسفاجا والعلمين، والميناء الجاف بمدينة 6 أكتوبر، والمبنى الجديد لكلية التجارة (جامعة عين شمس) بمدينة العبور.

كما أن هناك عددا من المشروعات المستقبلية جاري الإعداد لها



والخاص نجاحاً مميّزاً، وفي ما يلي أهمّ الدول التي عرفت كيف تستفيد من هذه الشراكات نستطيع تعداد:

النامية. وقد تميزت تشيلي تمتعت بعدة نجاحات في تعزيز تطوير البنية التحتية وذلك من خلال شراكاتها منذ عام 1991، ولقد حققت أكثر من 50 شراكة، وبلغ مجموع استثماراتها الرأسمالية أكثر من 12 مليار دولار في طرقها ومستشفياتها وموانئها ونظام الكهرباء، ولقد تم اعتبارها مثالا ونموذجاً للدول الأخرى الأقل تطوراً في هذا المجال.

ب. الأساسيات والمخاطر:

إنّ نجاح أية رؤية استراتيجية على المستوى الاقتصادي العام تحتاج إلى ظروف وبيئة حاضنة وأدوات تساعد على تحقيق أهداف هذه الرؤية، لذلك يمكن تحديد الخطوط العريضة لمتطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتالي:

- دعم سياسي قوي على المستوى الوطني.
- تحليل دقيق ومفصّل وشفّاف لجدوى المشروع قبل التعاقد.
- تحليل مفصّل للمخاطر من جميع جوانب المشروع الفني والتجاري فضلاً عن المخاطر السياسية.
- عقود مبرمة جيدة وشفّافة وتنافسية ومفصّلة على المدى الزمني القصير والمتوسّط والطويل.
- الرغبة من قبل الشريك العام (القطاع العام) بالقبول في حلول ابتكارية.
- رقابة فعّالة وحرفية على الشريك في القطاع الخاص من قبل العميل الحكومي.
- اختيار المشروعات المناسبة بحيث يمكن تكرارها لتحفيز القطاع الخاص.

والخاص نجاحاً مميّزاً، وفي ما يلي أهمّ الدول التي عرفت كيف تستفيد من هذه الشراكات نستطيع تعداد:

بريطانيا: وهي تعتبر من أوائل الدول التي طبقت الشراكة فيها بصيغة مبتكرة سميت «مبادرة التمويل الخاصة»، والتي بدأ تطبيقها عام 1987 في مشروع «Tunnel Chanel» الذي يربط بين فرنسا وإنجلترا وانتهى العمل به عام 1994، وتلا ذلك تنفيذ الكثير من المشاريع. وبموجب هذه المبادرة يشارك القطاع الخاص في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل المشروع مقابل تحصيله عوائد الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية محددة تعود بانتهائها ملكية المشروع إلى القطاع الحكومي. وقد تم تطبيق هذه الصيغة في قطاعات مثل: الخدمات الصحية، التعليم، السجون، الإسكان، والصناعات العسكرية... إلخ.

فرنسا: يركز نموذج الشراكة الفرنسي على تطوير وتحديث خدمات البنية التحتية في المناطق الحضرية. ويتميز هذا النموذج باهتمامه بالسياسة الاجتماعية، وتلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها، وتشارك المنظمات غير الحكومية بشكل واضح فيها حيث توفر هذه الشراكات مرونة عالية تتلاءم مع التنوع في الخدمات التي يحتاجها المستفيدون، علماً أن عدد المنظمات غير الرسمية في فرنسا يبلغ أكثر من 110 ألف منظمة توظف أكثر من 1.2 مليون موظف.

تشيلي: يكثر استخدام نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل البلدان النامية مثل تشيلي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية حيث أن الشراكة تحقق مصلحة لهذه البلدان.

- في 62% من الحالات بعد إعادة التفاوض تُفرض زيادة في تكاليف الخدمات.

كما أصدر ديوان المحاسبة الأوروبي في عام 2018 تقريراً «تحذيرياً» بعنوان «الشراكة بين القطاع العام والخاص في الاتحاد الأوروبي: قصور كبير وإيجابيات محدودة». وقد توصل التقرير إلى استنتاجات خطيرة، وأبرزها:

- الإسهام بتدمير ثقة المواطنين بالقطاع العام وتثبيت صورة مغلوطة مفادها أن الدولة لا تستطيع تلبية الحاجات الخدمائية بأية طريقة، وأن الشركات الخاصة هي الوحيدة القادرة على ذلك.

- تسليم شركات خاصة تبغي الربح قطاعات مرتبطة مباشرة بحقوق المواطنين الأساسية (المياه، الكهرباء، إدارة النفايات، النقل).

- الكلفة الباهظة للعقود التي تفوق بأضعاف كلفة أن تمول الدولة بنفسها مشاريع تطوير المرافق العامة.

- غياب الشفافية في الحسابات وعدم القدرة على مراقبتها، إذ إن التكاليف لا تسجل في ميزانية الدولة الرسمية، إضافة إلى خطورة أن تتجاوز مصاريف المشاريع الحدود المتفق عليها.

- تتحمل الدولة والمواطنون في أغلب الأحيان تكاليف الصيانة كما المسؤولية المالية في حال حدوث أي طارئ على تنفيذ المشاريع.

- فقدان القطاع العام القدرة على تطوير خبراته وحصر ذلك الامتياز بأيدي الشركات الخاصة ولصالحها.

- إنّ فضّ العقود يرتب تكاليف جزائية باهظة على الدولة.

ج. الدروس المستفادة:

من خلال ما سبق، نستطيع القول أنّ «الشراكة» بحدّ ذاتها تعتبر نموذجاً اقتصادياً ممكن الاعتماد عليه في سبيل تفعيل التنمية المستدامة للدول، لكن لا يتحقّق ذلك إلا عند الالتزام بشروط وأسس محدّدة وصارمة، لأنّ العكس سوف يؤدي إلى كوارث اقتصادية

ولأنّ هذه الأسس والشروط لا تتوفّر دائماً، وربّما غالباً، فإنّ أيّ مشروع مشاركة يمكن أن يتعرّض لفشل أو لمخاطر مختلفة، ويمكن تلخيص المخاطر بالنقاط الآتية:

- فقدان السيطرة من جانب القطاع العام.
- زيادة التكاليف الناتجة عن سوء الدراسة في الجدوى الاقتصادية.

- ضعف مستوى المراقبة والمساءلة.
- الإنتاج غير المطابق للمواصفات والمقاييس.
- ضعف مستوى التنافس بين الشركاء بسبب غياب التحفيز.

- سوء اختيار الشركاء.
- رفض المجتمع للمشروع لأسباب بيئية أو اجتماعية أو بسبب العادات والتقاليد.

ولقد عرفت دول كثيرة حالات فشل أدت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، ممّا أدى بكثير من الباحثين الاقتصاديين إلى انتقاد ورفض هذا الأسلوب. وبحسب الدراسات والأبحاث الاقتصادية، فإن تلك التجارب كانت سلبية بمعظمها في الدول الغنية كما النامية، والنتائج الكارثية على الاقتصاد والمجتمع والخدمات كانت مشتركة عند الجميع. ففي عام 2014، وصف ديوان المحاسبة الفرنسي «الشراكة» بـ«القنابل الموقوتة»، إذ أنّ هذا النوع من الاتفاقيات يسمح لمسؤولي الدول التي تقع في عجز اقتصادي بإخفاء جزء من الدين العام من خلال إيهام الناخبين بأنهم ينفذون المشاريع كما وعدوا، وبأن الوضع الاقتصادي في البلد بألف خير، بينما هم فعلياً يراكمون الديون ويسلمون رقبه الدولة ورقاب المواطنين إلى مقصلة الشركات الخاصة غير المناسبة، ممّا يوصل البلد المعني في المستقبل إلى كارثة اقتصادية - إنسانية أكبر من التي كان يعاني منها قبل اعتماد «الشراكة».

هذا وقد حذّر تقرير أعدّه ماكسيميليان كويران، وهو محلل في قسم الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، من المخاطر المالية التي يجرّها النموذج:

- 55% من مجمل اتفاقيات «الشراكة» يتم إعادة التفاوض عليها بعد سنتين من توقيعها.

لتعطي مساحة أكبر للابتكار .

- إعطاء البعد الاقتصادي اهتماماً أكثر وسعا في السياسات ذات العلاقة، وإدارة المشروعات على أسس اقتصادية بما يحقّق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى النمو في الناتج المحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصّنة. تسمح بموجبها الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير من دون التأثير على أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية، والتوجّه المستقبلي وإدارة الخدمات وتقييمها.

د. الأهمية المحورية للشراكة لمواجهة تداعيات فيروس

كورونا

من جملة الأضرار التي أصابت الاقتصاد نتيجة تفشي كورونا، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، انهيار البورصات العالمية وخسارة الاقتصاد العالمي 9 تريليون دولار خلال عامين، مع عجز في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بمعدل 5.5%، في وقت أظهرت دراسات الصين انكماشاً لاقتصادها بنهاية آذار بنسبة 6.8%، أمّا في الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت معدلات البطالة إلى 22.3%.

واجتماعية كبيرة. وبالتالي على الحكومات العربية الاتّعاظ من تجارب الدول الغربية، الفاشلة منها قبل الناجحة، والتعلّم من الأخطاء لتفاديها. وتتخصّص الشروط اللازمة لنجاح مشروعات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية كالتالي:

- الحاجة لقوانين وأطر قانونية بسيطة نسبياً بدلاً من تضمينها شروطاً مرهقة تعيق التنفيذ السلس للشراكات وتربك المستثمرين.

- ضرورة استمرار التنسيق بين القطاعين.

- وجود إطار قانوني يشتمل على القوانين الجديدة او تعديلات القوانين القائمة لتسهيل أنشطة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

- وجود بناء مؤسساتي يعرف كل الوحدات التي تقود مشروعات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

- توزيع السلطات المتعلقة بمشروعات الشراكة على مختلف الوحدات الحكومية القائمة وانشاء وحدات جديدة.

- تطوير فهم واضح للغرض والمنافع العامة من الشراكة متضمنة مقياساً واضحاً للنجاح.

- تبني نظم شفافة وتنافسية في عطاءات المشروعات



الطلب المحلي والسياحة ورحلات الأعمال والتجارة وروابط الإنتاج فضلاً عن تعطيل الإمدادات، مما سيضر بالنمو في أنحاء العالم المختلفة، حيث يتوقع انخفاض الناتج الإجمالي العالمي بين 0.1 و0.4%، وأن تصل نسبة الخسائر المالية إلى ما بين 77 و347 مليار دولار.



2. الشراكة بين القطاعين العام والخاص... أولوية للانتعاش الاقتصادي في العالم العربي:

إنّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تكون أولوية الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كورونا، وذلك بهدف إنشاء منظومة من الشركات الوطنية المرنة والمنافسة. وبالتالي، هنالك مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل عمل الشركات في العالم العربي واستخدامها كأداة مهمة للتنفيذ العملي لاستراتيجيات القطاع العام.

وأكد خبراء اقتصاديون أنّ تعزيز وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص يمثل «طوق نجا» للاقتصادات العربية لتجاوز تبعات وأثار الأزمة الحالية، مشددين على الجدية في تفعيل هذه الشراكة بين الطرفين لتجاوز كل التبعات المتوقعة وغير المتوقعة، وتصحيح أية أخطاء قد تقع هنا أو هناك، مشيرين إلى أن النجاح بالخروج بأقل خسائر ممكنة لا يمكن ان يتخطاه طرف بمعزل عن الآخر. فالمرحلة القادمة، يجب أن تتميز بالعمل بروح الفريق الواحد، وتشكيل لجان متخصصة مشتركة بين القطاعين، مع مراعاة خصوصية وطبيعة كل قطاع، وأن تكون القرارات كلها لمواجهة الأزمة بالتشاور والنصح. وعلى القطاع الحكومي التعاون والتكاتف مع القطاع الخاص واستشارته والاستفادة من خبراته في سبيل إيجاد حلول لتجاوز أضرار وتداعيات فيروس كورونا الاقتصادية والحفاظ على منعة الاقتصاد الوطني.

وقد أكد خبراء اقتصاديون وممثلون لفعاليات تجارية وصناعية، أنّ تعزيز وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص يمثل «طوق نجا» للاقتصادات العربية لتجاوز تبعات جائحة فيروس كورونا فالشراكة بين القطاعين كانت على الدوام محط اهتمام لدوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وبالتالي، يجب إعطاء أهمية كبيرة وجدية في تفعيل هذه الشراكة بين الطرفين لتجاوز كل التبعات

كل ذلك أدى بالعديد من الخبراء إلى التحذير من أن كورونا قد تتسبب في أسوأ تراجع اقتصادي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وفي دراسة تحليلية أصدرتها «الأونكتاد»، أشارت إلى أن العالم قد يشهد موجة إفلاس واسعة النطاق. ويشير معظم الخبراء إلى أنه لن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي مترابط بعد انتهاء الأزمة. ولن يكون بمقدور الحكومات تقديم حوافز مالية كبيرة بالشكل الذي حصل أثناء الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بسبب أن مداخل هذه الحكومات متأثرة أساساً بسبب شلل الاقتصاد المحلي والعالمي.

1. الأثر الاقتصادي العالمي لكورونا

لقد توقعت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 بوتيرة أكبر مما شهده عام 2019، حيث خفّض الصندوق توقعاته للنمو في العام الحالي بحوالي 0.4% على الأقل. ومن ناحية أخرى، رجّحت العديد من الوكالات الاقتصادية ومراكز الأبحاث التابعة لها أن يتجمد النمو الاقتصادي العالمي بنهاية العام الحالي إذا استمر انتقال فيروس كورونا بنفس السرعة إلى معظم دول العالم، حيث توقّع خبراء وكالة بلومبرج أن يكون العام الحالي الأسوأ منذ الركود العالمي الذي بلغ ذروته في عام 2009، وأن يفقد الناتج العالمي حوالي 2.7 تريليون دولار بنهاية 2020، وذلك على فرضية استعادة الاقتصاد العالمي عافيته بحلول الربع الأخير من نفس العام، وسيكون الوضع أكثر سوءاً في حال عدم تحقق تلك الفرضية. كما توقّع البنك الآسيوي للتنمية تراجعات حادة في

الشراكة مع القطاع الخاص:

- وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص، ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على التنمية بشكل عام، وعلاقة تلك الشراكة بتحسين الظروف العمرانية الملائمة للسكان.

- وضع الأطر العامة التي تحدّد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين الأطراف جميعاً.

- حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص وتقويمها والاستفادة من إيجابيتها، وتلافي السلبيات الناجمة عنها.

- الاعتماد على المكاتب الوطنية للمحاماة ذات الخبرات الدولية لصياغة العقود، وليس فقط على المكاتب الدولية.

- تحرير الأسواق المالية وتطويرها وهيئتها لجذب المدّخرات الوطنية والأجنبية، وتوظيفها في مجالات الاستثمار في مشروعات الخدمات.

- وضع اللوائح والقوانين التي تهدف إلى حماية المستهلك من احتكار تقديم الخدمة المقدمة من القطاع الخاص.

- توفير منظومة رقابية مكوّنة من بعض الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني تضمن الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة، وتضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين من جهة أخرى.

- ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للخدمات من حيث الكمّ والكيف وذلك بدعم الفئات غير القادرة في المجتمع.

- أهميّة التركيز على تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في الشراكة من أجل التنمية، وذلك من خلال التركيز على رفع درجة الوعي والإدراك لدور القطاع الخاص كشريك في التنمية.

المتوقعة وغير المتوقعة للأزمة، إذ أنّ النجاح بالخروج بأقلّ خسائر ممكنة لا يمكن ان يتخطاه طرف بمعزل عن الآخر. فالمطلوب، في المرحلة القادمة، هو العمل بروح الفريق الواحد، وتشكيل لجان متخصصة مشتركة بين القطاعين، مع مراعاة خصوصية وطبيعة كل قطاع، ممّا يساهم في تخفيف الأضرار، ويجعل الشراكة حقيقة وفاعلة وعلى مستوى الأزمة.

وبالتالي، هنالك ضرورة ملحة لبناء خطة عمل قصيرة وطويلة الأجل لمواجهة الآثار المترتبة على الاقتصاديات الوطنية خلال الأزمة وآلية العودة لممارسة الأنشطة الاقتصادية بشكل تدريجي من خلال تشكيل مجالس استشارية مشتركة بين القطاعين وعقد اجتماعات قطاعية لتحليل القطاعات بشكل تفصيلي وتحديد مدى تأثر كل قطاع على حدة بتداعيات الأزمة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية والأكثر تضرراً وبخاصة الصحة والسياحة والخدمات والنقل والشحن البري والجوي والزراعة والتجارة والصناعة. إنّ القرارات والسياسات التي تخدم المرحلة المقبلة، يجب أن تكون اقتصادية وصحية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، ويجب عدم إهمال أو تأجيل كل ما يتعلق بالملف الاقتصادي حتى لا تتأزم الملفات الصحية كما حدث في بعض الدول التي أولت اهتمامها فقط بالاقتصاد. ويجب إيلاء أولوية قصوى للعمل التشاركي بين القطاعين العام والخاص، خاصة في المجال الصحي، من خلال النهوض بالعلاقة بين مختلف مؤسسات القطاع الصحي الخاص والحكومي، عبر سلسلة من الإجراءات، كتأجيل أية دفعات مستحقة لضريبة الدخل والمبيعات خلال الفترة أو العام كله، والإعفاء من أية غرامات تترتب عليها. وذلك بالإضافة إلى ضرورة منح المؤسسات الصحية مزايا خاصة، تتمثل ببرامج تمويلية، والسماح للمؤمنين صحياً من فئات الدرجة الثانية والثالثة بتلقي العلاج في مستشفيات القطاع الخاص للتخفيف عن المستشفيات الحكومية من جهة، وتنشيط عمل المستشفيات الخاصة.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

بهدف تحقيق الشراكات الناجحة مع القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية، لا بدّ وأن يتمّ ذلك مرحلياً وبعد دراسة واعية للأهداف المطلوب تحقيقها من خلال هذه الشراكة. وبالتالي يقترح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في إنجاح عملية

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



www.business.ghorfa.de

www.health.ghorfa.de

www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma*

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-101178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

الاقتصاد العالمي يواجه ركوداً أعمق في 2020 وتعافياً أبطأ في 2021



بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فقد دفعت جائحة كوفيد-19 - بالاقتصادات إلى إغلاق عام كبير، مما ساعد على احتواء الفيروس وإنقاذ الأرواح، لكنها تمخضت كذلك عن أسوأ ركود منذ الكساد الكبير. وهناك حالياً وفقاً لصندوق النقد ما يزيد على 75 في المئة من البلدان التي تعيد فتح اقتصاداتها في نفس الوقت، بينما الجائحة تشد في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وظهرت بوادر التعافي في العديد من البلدان. ومع ذلك، ففي غياب حل طبي، تظل قوة التعافي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين ويظل تأثير الأزمة على القطاعات والبلدان المختلفة غير متساوٍ.

الحالي، ووقوع أضرار في الإمدادات المحتملة.

درجة عالية من عدم اليقين

تحيط بهذه التنبؤات درجة عالية من عدم اليقين، في وجود احتمالات تتجاوز التوقعات ومخاطر من التطورات دون المتوقعة في الآفاق. فمن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، إذا وردت أنباء أفضل عن اللقاحات وطرق العلاج، فضلاً على تقديم مزيد من الدعم من السياسات، من شأن ذلك أن يُعجّل باستئناف النشاط الاقتصادي. ومن حيث مخاطر التطورات دون المتوقعة، فحدوث موجات أخرى من انتقال العدوى يمكن أن يعكس مسار الاتجاه المتزايد في الحركة والإنفاق، ويعجل بضيق الأوضاع المالية،

كشف تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، أنه بالمقارنة مع تنبؤات عدد إبريل (نيسان) من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإنه من المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي، ركوداً أعمق في 2020 وتعافياً أبطأ في 2021. ويُتوقع بلوغ تراجع الناتج العالمي %4.9 في 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عما تنبأ به تقريرنا في إبريل، يعقبه تعافٍ جزئي، مع نمو يبلغ %5.4 في 2021. وتتطوي هذه التوقعات على خسارة تراكمية يتكبدها الاقتصاد العالمي على مدار عامين (2020-2021) تزيد على 12 تريليون دولار بسبب الأزمة.

ويرجع تخفيض التوقعات مقارنة بما ورد في إبريل إلى تحقيق نتائج أسوأ من المتوقعة في النصف الأول من هذا العام، وتوقع استمرار التباعد الاجتماعي لفترة أطول في النصف الثاني من العام

وبقدر أقل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي لديها حيز مالي أقل. ويصل الدعم المالي العالمي في الوقت الحاضر إلى ما يزيد على 10 تريليونات دولار كما شهدت السياسة النقدية تسييرا كبيرا من خلال تخفيضات أسعار الفائدة، وضح السيولة، وشراء الأصول. ونجحت هذه الإجراءات في كثير من البلدان في دعم مصادر الرزق ومنعت الكثير من حالات الإفلاس، مما يساعد على تقليص الآثار الغائرة الدائمة ويساعد على التعافي. وهذا الدعم الاستثنائي، وخاصة من البنوك المركزية الكبرى، أدى كذلك إلى تعافي الأوضاع المالية بقوة برغم النتائج غير المباشرة للقطاع الحقيقي. فتعافت أسعار الأسهم، كما ضاقت فروق العائد، واستقرت تدفقات الحافظة المتجهة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتعززت العملات التي سبق لها الانخفاض بصورة حادة. وساهم الدعم من السياسات في منع وقوع أزمة مالية مما ساعد على تجنب الوصول إلى نتائج أسوأ على مستوى القطاع الحقيقي. وفي نفس الوقت، فالانفصال بين الأسواق الحقيقية والأسواق المالية يثير المخاوف من الإفراط في تحمل المخاطر ويشكل موطن ضعف كبير.

الخطر لم ينقش بعد

نظرا لكثافة أجواء عدم اليقين، ينبغي لصناع السياسات مواصلة توخي اليقظة كما يتعين تهيئة السياسات مع تطور الوضع. ويجب الاستمرار في توفير الدعم الكبير المشترك من سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في الوقت الحالي، وخاصة في البلدان التي يُتوقع أن تظل معدلات التضخم فيها ضعيفة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تضمن البلدان سلامة حسابات المالية العامة وشفافيتها، وعدم المساس باستقلالية السياسة النقدية.

والتصدي للمخاطر الصحية يتعين أن يظل في طليعة الأولويات حتى مع إعادة فتح الاقتصاد في البلدان المختلفة. ويقتضي ذلك مواصلة بناء قدرات النظم الصحية، وإجراء الفحوص على نطاق واسع، وتتبع الحالات، وفرض العزل الصحي، وممارسة التباعد الآمن (وارتداء الكمامات). وتساعد هذه الإجراءات على احتواء الفيروس ومنعه من الانتشار، وطمأنة الجمهور إلى القدرة على التصدي للمرض بطريقة منظمة إذا تفشى من جديد، وتقليص الاضطرابات الاقتصادية إلى أدنى حد. ويجب أن يعمل المجتمع

ويفضي إلى حالة من المديونية الحرجة. ومن شأن التوترات الجغرافية-السياسية والتجارية أن تضر بالعلاقات العالمية الهشة بينما تشير التوقعات إلى تدهور التجارة بنحو 12 في المئة.

تعاف لا وشيل له

لا مثيل لهذه الأزمة ولا مثيل للتعافي منها. فأولاً، الاكتساح العالمي غير المسبوق لهذه الأزمة يعوق آفاق التعافي في الاقتصادات المعتمدة على الصادرات ويهدد آفاق تقارب مستويات الدخل بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. ونحن نتوقع هبوط النشاط بشكل عميق ومتزامن في 2020 في كل من الاقتصادات المتقدمة (8-%) واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (3-%)؛ و5-% في حالة استبعاد الصين)، ويُتوقع أن يسجل ما يزيد على 95% من البلدان نموا سالباً في نصيب الفرد من الدخل في 2020. ومن المتوقع أن يكون الضرر التراكمي في نمو إجمالي الناتج المحلي على مدار الفترة 2020-2021 أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ما عدا الصين، منه في الاقتصادات المتقدمة.

وثانياً، مع إعادة فتح الاقتصادات في البلدان المختلفة، يتزايد النشاط بشكل غير متساوٍ. فمن ناحية، يؤدي الطلب المحتجز إلى حدوث طفرة في الإنفاق في بعض القطاعات كتجارة التجزئة، ولكن من ناحية أخرى، قطاعات الخدمات التي تتطلب احتكاكاً مكثفاً كالضيافة والسفر والسياحة، لا تزال كاسدة. والبلدان التي تعتمد على هذه القطاعات بكثافة يُرجح أن تتأثر بعمق ولفترة مطولة. وثالثاً، لقد تضررت سوق العمل بشدة وبسرعة قياسية، وهو ما ينطبق بصفة خاصة على العمالة منخفضة الدخل وشبه الماهرة التي ليس لديها خيار العمل من بُعد. وفي ظل التوقعات باستمرار انحسار النشاط في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالسياحة والضيافة، فالتعافي الكامل في سوق العمل قد يستغرق وقتاً، مما يفضي إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل وتزايد الفقر.

دعم السياسات الاستثنائي

على الجانب الإيجابي، هذا الدعم الاستثنائي من السياسات يصب في صالح التعافي، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة،

النقد الأجنبي بين البنوك المركزية، وتوسيع شبكة الأمان المالي العالمية.

وسوف تولد هذه الأزمة كذلك تحديات على المدى المتوسط. ويُتوقع بلوغ الدين العام أعلى مستوياته التاريخية هذا العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وسوف تحتاج البلدان إلى أطر مالية سليمة لضبط الأوضاع على المدى المتوسط، من خلال تخفيض الإنفاق المهدد للموارد، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتقليص التحايل الضريبي إلى أدنى حد، وزيادة الطبيعة التصاعدية للضرائب المفروضة في بعض البلدان.

وفي نفس الوقت، تتيح هذه الأزمة كذلك فرصة للإسراع بالتحول إلى نمو أكثر إنتاجية واستدامة وإنصافاً من خلال الاستثمار في وسائل تكنولوجية خضراء ورقمية جديدة وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعية.

ويكتسب التعاون العالمي أهمية أكبر من أي وقت مضى في التعامل مع أزمة عالمية بحق. وينبغي بذل كل الجهود لتسوية التوترات التجارية والتكنولوجية، والعمل في الوقت نفسه على تحسين نظام التجارة متعدد الأطراف القائم على قواعد. وسوف يواصل صندوق النقد الدولي بذل كل ما في وسعه لضمان كفاية السيولة الدولية، وتقديم التمويل الطارئ، ودعم مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون، وتقديم المشورة والدعم للبلدان الأعضاء خلال هذه الأزمة غير المسبوقة.

توقعات النمو

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي %4.9- في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عما تنبأ به عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 أكثر سلباً من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجاً مما أشارت إليه التنبؤات السابقة. أما في عام 2021، فمن المتوقع أن يبلغ النمو %5.4. وعلى وجه الإجمال، سيؤدي هذا إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 بنحو 6,5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير 2020 السابقة على ظهور كوفيد-19. ويتمس التأثير السلبي على الأسر منخفضة الدخل

الدولي على مواصلة التوسع في تقديم المساعدات المالية وتوفير الخبرات للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية. ويتعين عمل المزيد لضمان إنتاج ما يكفي من اللقاحات والعلاجات وتوزيعها بأسعار معقولة عندما تصبح متاحة.

أما البلدان التي تعاني أنشطتها معاناة شديدة من جراء الأزمة الصحية، فينبغي أن يحصل السكان المتأثرون بشكل مباشر على دعم للدخل من خلال تأمينات البطالة، ودعم الأجور، والتحويلات النقدية، وينبغي دعم الشركات المتضررة من خلال تأجيل الضرائب، وتقديم القروض، ومنح ضمانات الائتمان، وتوفير المنح. ومن أجل زيادة الفعالية في الوصول إلى العاطلين عن العمل في البلدان التي لديها قطاعات غير رسمية كبيرة، يتعين التوسع في استخدام وسائل المدفوعات الرقمية وأن يكملها الدعم العيني بالمواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية التي تحتاجها الأسر مع توجيهها من خلال الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية.

وفي البلدان التي شرعت في إعادة فتح اقتصاداتها وبدأت تتعافى، يتعين تحويل دعم السياسات بالتدرج نحو تشجيع الأفراد على العودة إلى العمل، وتسهيل إعادة توزيع العاملين على القطاعات التي يتزايد الطلب فيها بعيداً عن القطاعات التي تشهد تقلصاً. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل نفقات على تدريب العاملين ودعم التوظيف وتوجيهها إلى العاملين الذين يواجهون مخاطر أكبر من البطالة طويلة المدى. وسوف ينطوي دعم التعافي كذلك على إجراءات لإصلاح الخلل في الميزانيات العمومية ومعالجة فرط أعباء المديونية. وسوف يقتضي ذلك وضع أطر قوية للإعسار وآليات لإعادة هيكلة الديون والتخلص من الديون المتعثرة.

وينبغي أيضاً حدوث تحول في الدعم الموجه من السياسات بالتدرج ليصبح أوسع نطاقاً. وحيث تسمح مساحة الإنفاق من المالية العامة، ينبغي للبلدان أن تنفذ استثمارات عامة خضراء للإسراع بالتعافي ودعم أهداف المناخ الأطول أمداً. ومن أجل حماية أضعف فئات السكان، يتعين التوسع في الإنفاق من شبكات الأمان الاجتماعية لبعض الوقت.

ويجب أن يضمن المجتمع الدولي قدرة الاقتصادات النامية على تمويل نفقاتها الضرورية من خلال تقديم التمويل المُيسَّر وتخفيف أعباء الديون وتوفير المنح؛ وأن يضمن إمكانية حصول اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السيولة الدولية، من خلال ضمان استقرار الأسواق المالية، وخطوط لتبادل

بدقة إلى جانب توفير الدعم للشركات التي تعاني من عواقب القيود الإلزامية المفروضة على النشاط. وفي البلدان التي تعيد فتح اقتصاداتها، ينبغي أن يكون التراجع عن تقديم الدعم الموجه تدريجياً مع التقدم في مسار التعافي، وأن توفر السياسات دفعة تحفيزية لزيادة الطلب وتيسير وتحفيز إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاعات التي يرجح لها أن تخرج من الجائحة أصغر حجماً رغم ما تلقته من موارد داعمة.

ولا يزال التعاون متعدد الأطراف الذي يتسم بالقوة عاملاً أساسياً على عدة أصعدة. فمساعدات السيولة مطلوبة بشكل عاجل للبلدان التي تواجه أزمات صحية ونقصاً في التمويل الخارجي، بما في ذلك عن طريق تخفيف أعباء الديون والتمويل من خلال شبكة الأمان المالي العالمية. وبخلاف الجائحة، يجب أن يتعاون صناع السياسات لتسوية التوترات التجارية والتكنولوجية التي تهدد التوصل في نهاية المطاف إلى التعافي من أزمة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، فبناء على الهبوط القياسي في مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أثناء الجائحة، ينبغي أن يفي صناع السياسات بتعهداتهم المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والعمل معاً للتوسع في نظام ضرائب الكربون المصممة على نحو منصف أو ما يعادله من النظم الأخرى. ويجب على المجتمع العالمي أن يتحرك بسرعة لتجنب تكرار هذه الكارثة عن طريق بناء مخزونات عالمية من الإمدادات والمعدات الوقائية الضرورية، وتمويل الأبحاث ودعم نظم الصحة العامة، وإرساء آليات فعالة لتوصيل مساعدات التخفيف اللازم لأعباء الفئات الأشد احتياجاً.



بالحدة البالغة، مما يهدد التقدم الكبير الذي تحقق في الحد من الفقر المدقع على مستوى العالم منذ تسعينات القرن الماضي.

وكما أشارت توقعات عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، هناك درجة من عدم اليقين أعلى من المعتاد تحيط بهذه التنبؤات. وترتكز توقعات السيناريو الأساسي على افتراضات أساسية تتعلق بتداعيات الجائحة. ففي الاقتصادات التي تشهد تراجعاً في معدلات الإصابة بالفيروس، يرجع مسار التعافي الأبطأ في ظل التنبؤات المحدثة إلى استمرار التبادل الاجتماعي في النصف الثاني من عام 2020؛ ووقوع أضرار عميقة أكبر (في الإمدادات المحتملة) بسبب الضربة التي أصابت النشاط بدرجة تجاوزت التوقعات في فترة الإغلاق العام التي شملت الربعين الأول والثاني من 2020؛ والضرر الذي لحق بالإنتاجية في ظل سعي مؤسسات الأعمال الناجية لتكثيف ممارسات الأمان والنظافة الضرورية في أماكن العمل. وبالنسبة للاقتصادات التي تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة، سيؤدي امتداد الإغلاق العام لفترة أطول إلى إلحاق ضرر إضافي بالنشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تفترض التنبؤات أن الأوضاع المالية - التي أصبحت أكثر يسراً بعد صدور عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ستظل في مستوياتها الحالية بوجه عام. ولا شك أن هناك نتائج بديلة ممكنة خلاف ما ورد في السيناريو الأساسي، وهو ما لا يُعزى فقط إلى كيفية تطور الوباء. فمدى التعافي الذي حدث مؤخراً في مزاج الأسواق المالية يبدو منفصلاً عن التحولات في آفاق الاقتصاد - كما يرد بالنقاش في عدد يونيو 2020 من تقرير مستجدات الاستقرار المالي العالمي - مما يعزز احتمالية تشديد الأوضاع المالية بدرجة تتجاوز المفترض في السيناريو الأساسي.

وينبغي لكل البلدان - بما فيها البلدان التي يبدو أنها تجاوزت ذروة الإصابات بالفيروس - أن تتأكد من توافر الموارد الكافية لنظم الرعاية الصحية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحقق زيادة هائلة في دعمه للمبادرات الوطنية، بما في ذلك عن طريق المساعدات المالية للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية وتوجيه التمويل لإنتاج اللقاح مع تقدم التجارب الطبية، حتى تتاح لكل البلدان جرعات كافية وميسورة التكلفة في فترة قصيرة. وحيثما كان الإغلاق العام ضرورياً، ينبغي أن تستمر السياسة النقدية في وقاية الأسر من خسائر الدخل باتخاذ إجراءات كبيرة وموجهة

آخر توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	العملي التوقع (مطابق المظهر، التغير السنوي %)
٥.٤	٤.٩-	٢.٩	الناح العالمي
٤.٨	٨.٠-	١.٧	الاقتصادات المتقدمة
٤.٥	٨.٠-	٢.٣	الولايات المتحدة
٦.٠	١٠.٢-	١.٣	منطقة اليورو
٥.٤	٧.٨-	٠.٦	ألمانيا
٧.٣	١٢.٥-	١.٥	فرنسا
٦.٣	١٢.٨-	٠.٣	إيطاليا
٦.٣	١٢.٨-	٢.٠	إسبانيا
٢.٤	٥.٨-	٠.٧	اليابان
٦.٣	١٠.٢-	١.٤	المملكة المتحدة
٤.٩	٨.٤-	١.٧	كندا
٤.٢	٤.٨-	١.٧	اقتصادات متقدمة أخرى
٥.٩	٣.٠-	٣.٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٧.٤	٠.٨-	٥.٥	آسيا الصاعدة والنامية
٨.٢	١.٠	٦.١	الصين
٦.٠	٤.٥-	٤.٢	الهند
٦.٢	٢.٠-	٤.٩	آسيا-٥
٤.٣	٥.٨-	٢.١	أوروبا الصاعدة والنامية
٤.١	٦.٦-	١.٣	روسيا
٣.٧	٩.٤-	٠.١	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣.٦	٩.١-	١.١	البرازيل
٣.٣	١٠.٥-	٠.٢-	المكسيك
٣.٣	٤.٧-	١.٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٣.١	٦.٨-	٠.٣	المملكة العربية السعودية
٣.٤	٣.٢-	٣.١	إفريقيا جنوب الصحراء
٣.٦	٥.٤-	٢.٢	نيجيريا
٣.٥	٨.٠-	٠.٢	جنوب إفريقيا
٥.٢	١.٠-	٥.٢	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو ٢٠٢٠.

ندوة افتراضية لغرفة الإسكندرية تتمحور حول "اقتصاد مختلف في عالم مختلف"

أشار رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية أحمد الوكيل، إلى أنه "يشعر قطاع الأعمال بأكمله ولاسيما مؤسساته الوسيطة مثل غرف التجارة والصناعة وتجمعات أصحاب الأعمال بقلق بالغ نتيجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية بسبب أزمة فيروس كورونا"، معتبرا أنّ "جائحة كورونا كانت مفاجأة غير سارة على جميع دول العالم، وجاءت في بداية عام 2020، بعد ما تم مواجهة حدثين مهمين في العام الماضي، وهما الحرب التجارية بين الصين وأمريكا، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى تأثر العولمة الاقتصادية بتأثيرات سلبية على المستوى العالمي".

كلام الوكيل، جاء خلال الندوة الافتراضية التي نظمتها الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية، عبر تطبيق zoom تحت عنوان "اقتصاد مختلف في عالم مختلف".

وأوضح حنفي أننا "نعيش اليوم في ظل عصر العولمة، وبعد عام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، ظهرت مفاهيم اقتصادية جديدة مثل مفهوم سلاسل القيمة وسلاسل الامداد، وبات التحديّ الأكبر يرتكز حول تحديد آليات كفاءة الانتاج"، لافتا إلى أنّ "هذا التغيّر الاقتصادي نتيجة التطور التكنولوجي، ترافق مع فكرة "عدم اليقين"، وبالتالي المطلوب مواكبة هذا التغيير حيث يتحكّم "الروبوت" اليوم في واقع العمل بدل العنصر البشري، وبات الاقتصاد التشاركي مهيمنا بقوة على طبيعة الاقتصاد العالمي، كما ظهرت العملات المشفرة وقد بدأت تلك العملات تتزايد وترتفع قيمتها، وبدأت تعترف بها بعض الدول، وهي مبنية على تقنية مختلفة، وقد يحدث في المستقبل القريب أن تصبح عملة من تلك العملات المشفرة، هي العملة الدولية وقد تحل مكان الدولار، وقد يأتي استخدام تلك العملات إلى تغيرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية".

وقال: "نحن في عالم مختلف واقتصاد مختلف، وبالتالي يجب علينا أن نختلف أيضاً، ونغير الطريق والطريقة أيضاً، فالقيمة في الوقت الحالي تأتي من معرفة كيفية التحول لاستيعاب أن الوضع الحالي مختلف، وإدارة الأعمال والاقتصاد سيتم بطريقة مختلفة. كما يجب الاعتماد بشكل كامل على التكنولوجيا الجديدة والرقمنة".

على صعيد آخر لفت حنفي، إلى أنّ "مصر لم تصل إلى مرحلة الركود الاقتصادي، وذلك لأنها لا تعتمد على التصدير بشكل كبير، وغير متكاملة مع العالم بالشكل الواجب، ومعدلات

ولفت الوكيل إلى أنّ "الشركات تعمل الآن في ظل ظروف صعبة، والتي لا نعلم متى تنتهي وماذا ستخلق من تحديات جديدة، وفي أي بيئة اقتصادية وتجارية جديدة من المحتمل أن تغير في ثوابت الماضي، ما جعل مجلس الغرفة بالإسكندرية يبنى سلسلة من الندوات الاقتصادية ليستمع فيها منتسبي الغرفة إلى خبراء الاقتصاد ليجتهدوا في إيجاد طريق أقرب للمفترض في الوقت القريب للحفاظ على الكيانات الخاصة، والمحافظة على التنافسية".

حنفي

بدوره تحدث أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في الندوة فأشار في مستهل حديثه إلى أنه "ليس بجديد على غرفة الإسكندرية أن تتصدى لموضوعات هامة، فهي دائماً سباقة في مناقشة موضوعات الساعة، مع الخبراء في المجالات المختلفة".

وتحدّث حنفي عن تطوّر الفكر الاقتصادي بدءاً من الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية ومروراً بالثورة الصناعية الثالثة، ووصولاً اليوم إلى الثورة الصناعية الرابعة، معتبراً أنّ "هناك تغيرات في الاقتصاد حصلت خلال تلك الفترات، نتيجة التغيرات في مختلف القطاعات والظروف الحالية، وهذه طبيعة الحال على مدار القرون الماضية، فأى تغير في الأوضاع الاجتماعية أو السياسية، أو حتى تغيرات على الصعيد التكنولوجية، غالباً ما يؤدي إلى تغيرات اقتصادية".

لحدوث هذا النظام الجديد، فيمكن القول إنها "ولادة قيصرية" للنظام الاقتصادي الجديد، نتيجة أزمة كورونا"، معتبرا أن "الأكثر خطراً جراء أزمة كورونا هو زيادة نسبة الفقر والبطالة، فالبنك الدولي أصدر تقريراً منذ مدة قصيرة أشار فيه إلى أن ما يحدث هو أكبر انكماش لقيمة الدخل المتوسط للفرد منذ 150 سنة"، موضحاً أن "زيادة نسبة الفقر والبطالة سيؤدي إلى خلق فجوات بين الدول وبعضها، وهناك الكثير من الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع، والتخوف من آثاره في المستقبل"، لافتاً إلى أن "هناك فرصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي التي قادرة حالياً على الابتكار، وإنشاء تطبيقات جديدة، واستخدام التكنولوجيا، ومن الضروري أن تتم بناءً على دراسات جدوى سليمة".

ورأى أن "الدولة المصرية تشجع بشكل كبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن التحدي الأكبر أمام مصر خلال تلك الأزمات، هو الحفاظ على سعر الصرف، وإدارة الدين الخارجي، للحفاظ على مستويات المعيشة، فانخفاض سعر الصرف سيؤثر على مستوى المعيشة والبطالة والأسعار، وبالتالي الاستقرار المعيشي بصفة عامة".

النمو في مصر أفضل من غيرها من الدول الأخرى. والفرصة حالياً في وقت الأزمات هو في كيفية الاستعداد لما بعد الأزمة، فيجب الاستعداد بشكل ضروري للاستثمار في القطاعات المناسبة والملائمة للاقتصاد الجديد المتوقع".

وشدد على أنه "يجب الأخذ بأسباب النجاح، وتحقيق الطفرات في مجال الأعمال، ما يتطلب العمل بطريقة مختلفة، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتفتح بشكل أكبر وتتواصل مع بعضها لتكوين شبكة كبيرة وتكوين كتلة اقتصادية، قادرة على تنفيذ مفاوضات، والاستفادة من المنتجات المجمع، واستخدام أدوات الاقتصاد التشاركي".

ديلاور

من جهته، أكد المفكر والخبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدكتور شريف ديلاور، إلى أن "هناك نظام عالمي ونظام اقتصادي جديد قادم ومتوقع منذ سنوات ماضية، وبالتالي أزمة فيروس كورونا لم تخلق نظام جديد، بل أدت إلى الإسراع



الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية
CHAMBRE DE COMMERCE EGYPTIENNE

تحت رعاية / أحمد الوكيل رئيس
الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية

ندوة:
اقتصاد
مختلف
في عالم
مختلف

تدير الندوة



أ/ريهام عادل
رئيس لجنة تنمية و
إدارة الموارد البشرية
بالغرفة التجارية
بالاسكندرية

المتحدثين الرئيسيين



د/خالد حنفي
استاذ الاقتصاد و وزير
التموين و التجارة الداخلية
السابق و أمين عام غرف
التجارة و الصناعة العربية



د/شريف دلاور
المفكر و الخبير
في التنمية
الاقتصادية و
الاجتماعية



أ/أحمد الوكيل
رئيس الغرفة التجارية
بالاسكندرية و رئيس
غرف دول البحر
المتوسط



ندوة افتراضية حول "تأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية" حنفي: التحول الإلكتروني يجب أن يكون شاملاً في المنطقة العربية



نظم الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية، ندوة افتراضية بعنوان "تأثير فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية، وسند الشحن الإلكتروني وأثره على التجارة والنقل البحري العربي"، وذلك بتاريخ 15 حزيران (يونيو)، وذلك بمشاركة نخبة من الاختصاصيين وأصحاب القرار والفكر في العالم العربي. وقد استعرض المشاركون في الندوة عدداً من الموضوعات والرؤى والمحاور المختلفة المتعلقة بتأثيرات فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية "E-Commerce" وسند الشحن الإلكتروني وأثرها على التجارة والنقل البحري العربي.

التجارة الإلكترونية يسير على محركين أساسيين، المحرك الأول وهو المعاملات وطرق الدفع، أما المحرك الثاني وهو طرق الشحن (البر، البحر، الجو)، وهما امران ما يزلان بعيدين عن واقع الرقمنة في عالمنا العربي. مشدداً على أن التجارة عن طريق النقل البحري تعتبر الوسيلة الأساسية في عملية التبادل التجاري ونقل البضائع، حيث 85 في المئة من المعاملات التجارية تتم عبر وسائط النقل البحري. ولفت الى ان العالم تغير بشكل كبير وبدأت جميع دول العالم تترك انه لا بد من استخدام التكنولوجيا الرقمية في تصديق المستندات وشهادات المنشأ.

واعتبر ان المشكلة الأساسية في العالم العربي تكمن في ان النقل البحري العربي لا يستحوذ سوى على نسبة قليلة جداً من التجارة العربية البينية، وهذا امر مستغرب حيث تعتمد كافة الدول على النقل البحري في تجارتها العالمية، موضحاً أن الكثير من البلدان العربية ما تزال لديها تحفظات بالنسبة للتجارة الإلكترونية، وهذه المخاوف هي التي أدت الى عدم تطور واقع هذه التجارة في عالمنا العربي. ودعا البلدان العربية الى ازالة المخاوف على هذا الصعيد، لان الخوف غالباً ما يكون معياراً للتراجع، ففيما العالم يتقدم نحن أيضاً يجب ان نتقدم ونواكب التطور، لان البلدان التي حققت التطور على صعيد النقل البحري او البري او الجوي هي تلك البلدان التي ازلت العوائق التي غالباً ما تقف عائقاً في طريق التقدم. معتبراً أن التخلص من الخوف يحتاج الى سن القوانين والتشريعات التي تصب في خدمة مصلحة بلداننا العربية وتطورها. ووضح انه على الرغم من اعتماد عدد محدود من البلدان

تحدث امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي في الندوة، فأشار الى أهميتها في ظل استمرار تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العربي والعالمي، لافتاً الى تأثير فيروس كورونا على التجارة بشكل عام والإلكترونية بشكل خاص، معتبراً أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على واقع التجارة الدولية، لافتاً الى أن هذا التأثير قد يكون قصير الأجل وقد يكون طويل الأجل، بالاستناد الى الفترة التي سوف يستغرقها هذا الفيروس، بالإضافة إلى استعدادات دول العالم لمواجهة هذا الفيروس الفتاك.

وأملاً حنفي بان يستعيد النشاط الاقتصادي والتجاري العالمي عافيته في أقرب فرصة ممكنة، بما ينعكس ذلك مجدداً على واقع النمو العالمي الذي شهد تراجعاً كبيراً وملحوظاً منذ بدء انتشار "فيروس كورونا" قبل أشهر عديدة. لافتاً الى أنه بالاستناد الى التراجع الذي شهده العالم على صعيد التجارة التقليدية، فبالأكيد ترك "فيروس كورونا" تأثيراً على واقع التجارة الإلكترونية على الرغم من النمو المضطرب الذي حققته في الفترة الماضية في ظل تنامي مفاعيل الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

واعتبر ان التجارة الإلكترونية بانت التوجه العام لدى معظم دول العالم، ولكن السؤال هنا هل بلداننا العربية مستعدة للتماهي مع هذا التحول؟ حيث نجاح وتفوق أي دولة يعود إلى السرعة في اعتماد هذا التحول عن طريق اقرار التشريعات والقوانين التي تصب في خدمة ومصلحة بلداننا العربية.

وإذ أكد أن النقل يشكل مكوناً أساسياً في عملية التجارة سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي، رأى أن قطاع

- الشحن الإلكتروني لتسهيل عمليات النقل البحري.
10. استعراض لأهم تحديات تكنولوجيا (Indmtry 4.0).
 11. الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة.
 12. أهمية سبل تعميم الرقمنة في عمليات النقل البحري في الدول العربية وطرق الاستثمار فيها.

وقد اتفق المشاركون في الندوة على مجموعة من الحقائق الهامة التي يجب أن تدرجها وزارات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية وجميع العاملين في قطاعات النقل البحري في الدول العربية، وفيما يلي أهمها:

1. تعد الرقمنة والتجارة الإلكترونية والابتكار والبحث والتطوير هم أهم روافع النمو الرئيسية التي يجب تفعيلها من أجل التفاوض بشكل أفضل في ظل المنعطف الحاد الذي تتخذه التجارة الدولية، والذي يمكن من خلال هذه الروافع حل المشاكل اللوجستية التي يواجهها المصدرون خلال فترة الجائحة والتفكير فيما بعد الأزمة.
2. إن التراجع الذي شهده العالم على صعيد التجارة التقليدية في ظل "فيروس كورونا" قد ترك تأثيراً كبيراً على واقع التجارة الإلكترونية، وذلك على الرغم من النمو المضطرب الذي حققته التجارة الإلكترونية في الفترة الماضية في ظل تنامي الثورة الصناعية الرابعة والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
3. إن قطار التجارة الإلكترونية يسير على محركين أساسيين، فالمحرك الأول وهو المعاملات وطرق الدفع، أما المحرك الثاني وهو طرق الشحن سواء (البر - البحر - الجو) وهما أمران ما يزالان بعيدين عن واقع الرقمنة في عالمنا العربي، ولذلك فقد بدأت تدرك جميع دول العالم أنه لا بد من استخدام التكنولوجيا الرقمية في تصديق المستندات وشهادات المنشأ.
4. التحول الإلكتروني يجب أن يكون شاملاً في المنطقة العربية، وقد بات الأمر ملحا في هذه المرحلة، حيث فرض "فيروس كورونا" تحولات كبرى على صعيد العالم، وأن القطاع الخاص العربي له دور كبير في نجاح هذا التحول، حيث يمثل نشاطه 75% من الدخل القومي العربي، وليس من المنطقي إذ ليس من المقبول رسم السياسات بعيداً عن رؤية القطاع الخاص في هذا الشأن.

العربية التغيير على صعيد التجارة الإلكترونية، إلا أن بلدانا كثيرة ما تزال بعيدة عن هذا التغيير، وهذا يتطلب إلغاء القيود والتخلص من البيروقراطية التي تعيق حركة التجارة البينية العربية والتجارة مع باقي دول العالم.

وختم: التحول الإلكتروني يجب أن يكون شاملاً في المنطقة العربية، وقد بات الأمر ملحا في هذه المرحلة حيث فرض "فيروس كورونا" تحولات كبرى على صعيد العالم، ويرأى أن للقطاع الخاص العربي دور كبير في نجاح هذا التحول، إذ ليس من المقبول رسم السياسات بعيداً عن رؤية القطاع الخاص الذي يمثل نشاطه 75 في المئة من الدخل القومي العربي.

الرؤى والمحاو

استعرض المشاركون في الندوة عدداً من الموضوعات والرؤى والمحاو المختلفة المتعلقة بتأثيرات فيروس كورونا على التجارة الإلكترونية (E-Commerce) وسند الشحن الإلكتروني وأثرها على التجارة والنقل البحري العربي، وذلك على النحو التالي:

1. دور وأهمية سند الشحن الإلكتروني ومدى الاعتراف بقانونيته ودوره في تيسير التجارة الإلكترونية في ظل تداعيات أزمة جائحة كورونا المستجد.
2. أهمية دور القطاع الخاص في رقمنة عمليات التجارة الدولية وكل العمليات المينائية.
3. أهمية القدرات الديناميكية والسرعة في إنجاز كل مراحل النقل البحر.
4. عرض التجارب العربية الإلكترونية ورقمنة الوثائق المصاحبة، بغية الاستفادة منها.
5. تجهيز البنية التحتية اللازمة لإنجاح التجارة الإلكترونية بين البلدان العربية.
6. دراسة مشروع بإنشاء وتفعيل منصة للتجارة الإلكترونية بين البلدان العربية.
7. تجهيز وتهيئة منظومات رقمنة إدارة الموانئ البحرية في الدول العربية.
8. أهم الجهود المبذولة بين الخطوط الملاحية العالمية بغرض اعتماد وثيقة شحن إلكترونية وموحدة بينها.
9. عرض لأهم الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية وسند



الخاص الرسمي في الدول العربية المعنى بالتجارة والنقل البحري (الغرف التجارية والصناعية والملاحية).

7. رقمنة جميع عمليات النقل البحري في العالم العربي، وذلك من شأنه أن يعزز كفاءة التجارة العربية البينية والتجارة الإلكترونية، مما يساهم إلى حد كبير في تخفيض الوقت المستغرق للتجارة، وفي تقليص التكاليف وبما ينعكس بالنتيجة على المستهلك في الدول العربية.

8. أهمية عدو التحفظ تجاه التجارة الإلكترونية التي ستكون لغة التجارة المستقبلية، والعمل على نبذ التخوف بالارتكاز على الخبرات والتطبيقات التقنية الذكية، مع ضرورة التنسيق بين الدول العربية فيما يخص كافة مراحل النقل التجاري البحري.

9. الدعوة إلى إلغاء وتخفيض غرامات التأخير مع الخطوط الملاحية وتخفيض رسوم الموانئ في الدول العربية تحسباً بالأوضاع الحالية الصعبة في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات النقل البحري.

10. توحيد مواصفات السلع ومعايير قواعد المنشأ في الدول العربية وإزالة المعوقات وتقليص المستندات عن طريق الرقمنة ليصبح التعامل رقمياً من الباب إلى الباب، واعتماد آلية تحليل المخاطر في نظم التفتيش والدفع والتتبع والمستندات الإلكترونية.

11. ضرورة التعاون في سلاسل الإمداد والرقمنة وربط الموانئ العربية بمنصة إلكترونية للحاويات في الدول العربية.

12. الاسترشاد بتجربة جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في وضع تشريعات لتسهيل التجارة الإلكترونية البحرية، ودعوة الدول العربية الأخرى للاستفادة منها.

13. الاستفادة من تجربة الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية في دعم الشركات من خلال وضع التطبيقات الرقمية المناسبة وبرامج التدريب الإلكتروني، والدعوة إلى تعزيز دورها ودور غرف التجارة في الدول العربية تحت مظلة اتحاد الغرف العربية، وذلك لوضع السياسات والخطط المستقبلية وذلك بما تمتلكه من قدرات وخبرات ومعرفة باحتياجات الأسواق في الدول العربية.

14. أهمية الرهان في الاستثمارات المستقبلية على التقنيات الخضراء والزرقاء ودعم القطاعات اللوجستية وشركات التخليص الجمركي والمؤسسات الصغيرة.

5. أصبح سند الشحن الإلكتروني ومستندات التجارة الإلكترونية حقيقة واقعة وجزء من النقل البحري الحديث وأصبح من الضروري تفعيل مستندات التجارة وخاصة بوالص الشحن والدفع الإلكتروني بين جميع المتعاملين في مجال التجارة الدولية والمجتمع الملاحي (بنوك - موانئ - جمارك - جهات فحص).

التوصيات

وفي ختام الندوة أوصى المشاركون بمجموعة من المقترحات والتوصيات ذات البعد الاستراتيجي والتشغيلي، وذلك على النحو التالي:

1. حث وزارات الاتصالات والمعلومات والنقل في الدول العربية على التفعيل والتسريع في تنفيذ القوانين الوطنية والمتعلقة بالتوقيع الإلكتروني بوسائله المتعددة (توقيع إلكتروني - بصمة إلكترونية وخلافه) ومنح الجهات التي يصدر لها ترخيص بالوساطة في التوقيع الإلكتروني الصلاحيات اللازمة للقيام بهذه المهمة، واعتماد تبادل الوثائق الإلكترونية.

2. ضرورة توحيد الجهود بين الدول العربية، وذلك لبناء علاقات تعاون وتكامل بين الهيئات الوطنية العاملة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل البحري، وذلك بغرض تطوير نماذج موحدة تمكن هيئات القطاع البحري في الدول العربية من الاستعداد لإدماج رقمنة الوثائق الأساسية بصفة سريعة في طرق تعاملها (وذلك على غرار هولندا وسنغافورة).

3. حث الخطوط الملاحية العالمية في العمل على سرعة اعتماد معايير الوثائق الإلكترونية بطريقة موحدة بينها وبين كل المتعاملين معها في السلسلة اللوجستية.

4. تشكيل فريق عمل عربي يعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ومكون من ممثلي وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل في الدول العربية وممثلي القطاع الخاص العربي في مجالات النقل البحري واللوجستيات وذلك لتوحيد الجهود وتفعيل إنشاء منصة إلكترونية عربية.

5. وضع خطة اتصالية بين البلدان العربية وتبادل التجارب بينها والحث على اعتماد الرقمنة والاقتصاد الرقمي.

6. حث الحكومات في الدول العربية على عدم اتخاذ القرارات المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية إلا بعد التشاور مع ممثلي القطاع

ندوة حول "ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل تداعيات جائحة كورونا"



- سعيد المودن: مدير عام شركة 3ETech، خبير سابق لدى شركة Intel
- د. محمد صقلي: مدير شركة لتطوير القادة، مدير شركة للروبوتات التعليمية
- بدر الزطوطي: مدير شركة للابتكار الرقمي، أمين مال الكونفدرالية الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة - المملكة المغربية.
- وقدم المتحدثون نظرة شاملة حول ريادة الأعمال قبل وبعد جائحة كورونا ودور التكنولوجيا والمعلومات وتأثيرها على الشركات

- نظمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في 11 يونيو 2020 ورشة عمل افتراضية حول "ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل مواكبة تداعيات جائحة فيروس كورونا".
- أدار ورشة العمل مديرة إدارة المعلومات الصناعية بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فاتن سعيد، وتحدث فيهل كل من:
- د. محمد كيالي: الرئيس التنفيذي للمجموعة الاستشارية للأعمال التجارية في المملكة المتحدة، رئيس الاتحاد الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية الخضراء IFGICT



الأعمال. ولفت إلى أنّ "هذه الجائحة أكدت ضرورة التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

وتطرق المودن في حديثه إلى الثورة الصناعية الرابعة وأهميتها وكيفية تطوير التعليم والعمل عن بعد. معتبرا أنّ الجانب المظلم للتحول الرقمي فهو التخوف من فقدان العمل نتيجة ظهور الروبوتات ومدى تطور القوانين لهذه التطورات التكنولوجية.

صقلي

وتناول د. صقلي موضوع الروبوتات التعليمية وأثرها في تطوير رواد أعمال المستقبل، فأشار إلى أهمية الثورة الصناعية الرابعة وضرورة تطوير العنصر البشري. كما تناول كيفية تطوير رواد أعمال الحاضر والمستقبل وذلك من خلال التركيز على الهدف الأهم، وهو الإيجابية العلمية والمتابعة والدعم والاستمرارية.

بدوره تناول الزطوطي التدابير التي يجب اتخاذها لكي تجد هذه الشركات مناخا اقتصاديا يدفعها إلى أن تعمل على الطريق الصحيح من خلال العمل على تمكين هذه الشركات، والحصول على التمويل الحكومي، مشيرا إلى أنه "يتعين على الدولة تشجيع ريادة الأعمال، كما على القطاع المالي منح تسهيلات لهذه الشركات، وعلى القطاع الخاص التعاون بشكل أكبر لكي يقدم حلول لهذه الشركات"، مؤكدا على أنّ "التطور الرقمي يجب أن يصبح له دور استراتيجي في أي تخطيط حكومي على المدى القريب وفي المستقبل".

الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم خلال الورشة التطرق الى المحاور الآتية:

- استشراف مستقبل تكنولوجيا المعلومات من خلال رواد الاعمال.
- دور رواد الاعمال في النهوض بالمشروعات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الروبوتات التعليمية وأثرها في تطوير رواد أعمال المستقبل.
- الإجراءات التي يجب اتخاذها لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا.

كيالي

ولفت د. كيالي إلى أنّ هذه الجائحة ألقت بظلالها على جميع المستويات في الوطن العربي والعالم، ومست جميع الطبقات ابتداءً من الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الكبيرة والشركات الحكومية.

وعرض كيالي ثلاثة محاور للخروج من الأزمة بأقل عدد من الخسائر. المحور الأول يتركز حول كيفية بناء وحدة خاصة بإدارة المخاطر من هذه الجائحة وذلك من خلال تدريب الموظفين في الشركة نو مستويات علمية معينة ليكونوا مستعدين لأي نوع من أنواع المخاطر. والمحور الثاني يتضمن كيفية العمل على تأمين الاحتياجات والسياسات التي تساعد رواد الأعمال في المستقبل على التكيف مع هذه الجائحة، وذلك من خلال ضمان معاملة وسير الشركة حتى في وجود جائحة. وعلى سبيل المثال في مجال الصناعات الغذائية، فإن لم يكن هناك بضاعة كافية خلال الجائحة تخسر الشركة. والمحور الثالث حول كيفية الاستعداد لجائحة ثانية.

المودن

من جهته أوضح المودن الجانب الإيجابي لجائحة كورونا، وهو أهمية التحول الرقمي وكيف ساهم إلى حدٍ ما المساهمة في متابعة

حنفي: عواقب "كورونا" النسوأ على الاقتصاد العالمي منذ أزمة 2008

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أن "جائحة كورونا أثرت بشكل عميق على جميع أنواع الأعمال"، معتبرا أن "العواقب الحالية تعدّ الأسوأ على الاقتصاد العالمي من تلك التي أعقبت الأزمة المالية الكبرى في 2007-2008".

وأكد حنفي، خلال مشاركته في الندوة الافتراضية التي نظمتها الغرفة العالمية واتحاد الغرف الأوروبية، تحت شعار "نحو اقتصادات أكثر مرونة وتعاوناً في مواجهة الأزمات العالمية"، أن "القطاعات الأكثر تضرراً جراء جائحة كورونا هي قطاع الطيران، والسياحة، والبيع بالتجزئة، والطاقة، والتصنيع".

اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتخفيف من الأثر الاقتصادي المدمر لـ COVID-19 على الشركات في جميع أنحاء العالم، حيث من المقدر أن الاقتصاد العالمي سوف ينكمش بنحو 5% في عام 2020، في حين من المتوقع أن تنخفض التجارة العالمية بنسبة 13-32 في المئة.

وفي هذا السياق أكد كريستوف لايتل، رئيس منصة الغرفة العالمية، إن "هذا إسقاط مدمر لملايين الشركات، التي تعتبر التجارة الدولية شريان الحياة بالنسبة لها، لافتاً إلى أن "مجتمع الأعمال يحتاج إلى إجراءات حاسمة وسريعة وفعالة من القادة السياسيين تنفيذ الشركات في أقرب وقت ممكن".

وقال: كرر أعضاء برنامج شركاء Google المعتمدون التزامهم تجاه الاقتصادات الدائرية أكثر من أي وقت مضى واعترفوا بمسؤوليتهم البيئية، قائلين إن أزمة COVID-19 يمكن أن تكون حافزاً حيوياً للانتقال نحو اقتصادات أكثر استدامة وأكثر خضرة. كما تعهد قادة مجموعة العشرين بتقديم 5 تريليون دولار لدعم الاقتصاد العالمي من خلال تدابير مختلفة.

وأشار لايتل إلى أنه من خلال التصميم الصحيح للسياسة، يمكن أن يكون هذا المبلغ مفيداً في تبني ممارسات تجارية أكثر استدامة ودائرية في جميع أنحاء العالم، لكن ما لا يجب أن نسمح به هو إغراق البيئة، ولهذا السبب تعد التجارة العادلة والأساليب المشتركة والحلول العالمية مهمة جداً في زيادة الاستدامة".

وأشار إلى أن "الرقمنة المتزايدة والانتقال إلى اقتصادات أكثر خضرة بعد COVID-19 تؤكد أهمية السياسات الفعالة لمعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات"، لافتاً إلى أن "الشركات بحاجة إلى دعم الحكومات في إعادة تأهيل القوى العاملة وزيادة مهاراتها".

وأكد حنفي أن "جائحة كورونا تسبب باضطراب اقتصادي كبير في المنطقة العربية، حيث سيفقد بين 5 إلى 6 ملايين مواطن عربي وظائفهم، بينما سيواجه ثلث السكان العاملين في المنطقة مخاطر عالية من التسريح أو تخفيض الأجور أو ساعات العمل". واعتبر أن "الأولوية يجب أن تكون لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على الوظائف وتحقيق الانتعاش"، مؤكداً على "الدور الذي لعبه ويستطيع أن يلعبه مجتمع الغرف في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال الضغط على الحكومات من أجل إزالة الحواجز وإبقاء الحدود مفتوحة أمام التجارة وتجنب سياسات الحماية، إلى جانب وضع تدابير التحفيز، الأمر الذي يساعد في الحد من الأضرار وعودة الانتعاش الاقتصادي وتحقيق النمو".

وتطرق حنفي إلى العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي ودول الاتحاد الأوروبي، لافتاً إلى عمق العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية بين الجانبين، مشيراً إلى أنه "في عام 2019 كان العالم العربي خامس دولة مصدرة إلى الاتحاد الأوروبي بعد الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا، وذلك بنسبة 6.3% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي. كما كان العالم العربي رابع أكبر مستورد بعد الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنسبة 7.9% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي"، مشدداً على "ضرورة تعزيز وتعميق التعاون في المرحلة المقبلة من أجل مواجهة التحديات القادمة، في ظل نظام عالمي اقتصادي جديد فرضته جائحة كورونا".

نقاش وحوار

دعا المشاركون في الندوة الحوارية، الزعماء السياسيين على

ندوة مشتركة بين اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية تتناول تداعيات "كورونا" على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوطن العربي



نظم القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية، بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية، ندوة افتراضية بتاريخ -7-1-2020، تحت عنوان تداعيات فيروس كورونا المستجد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بالوطن العربي.

ترأس أعمال الندوة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية السفير الدكتور كمال حسن علي، وبمشاركة الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والمدير العام لمنظمة العمل العربية الدكتور فايز المطيري، ورئيس المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار هاشم حسين، والأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية الدكتور عبد العزيز المخلافي، والأمين العام للاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية السفير عبد المنعم محمد محمود.

وشبكات الأمان التي اتبعتها الدول الأوروبية واستراتيجيتها لما بعد الأزمة، والتأثيرات السلبية التي ألمت بالقطاع الصناعي في الدول العربية وكيفية مواجهتها، والتغير في أنماط بيئة العمل بعد انتشار ثقافة العمل "عن بعد".

ولفت إلى أن هذه الندوة تأتي في سياق دراسة ومناقشة إمكانية تقديم الحلول المناسبة لمواجهة تداعيات جائحة "كورونا" والتي عصفت باقتصادات كبرى الدول وأثرت على جميع القطاعات

وفي هذا السياق أوضح الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية السفير الدكتور كمال حسن علي، أن الندوة تطرقت لموضوعات عدة منها التأثير السلبي لفيروس COVID 19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وسبل وآليات تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية، والسياسات والبرامج الجديدة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتكون متلائمة مع الدول العربية، وبرامج التحفيز

من المتوقع أن تشهد تباطؤا في النمو بالمقارنة مع النمو الذي حققته في العام 2019.

وأكد أن "المرحلة ليست مرحلة تحقيق أرباح للقطاع الخاص، بل هي مرحلة المحافظة على البقاء والاستمرار من خلال أدوات الثورة الرقمية الجديدة"، مشددا على أن "الأزمة على حدتها، توفر فرصة لأجندة إصلاح شامل لمعالجة المشكلات الهيكلية عبر التحول المدروس إلى الرقمنة بهدف بناء نموذج تنموي جديد قائم على الابتكار الصناعي والدائرية في الإنتاج والاستهلاك والمشاركة في سلاسل الإمداد الإقليمية والتنوع الاقتصادي".

ورأى أنه نظرا لضعف تكامل الاقتصادات العربية مع سلاسل القيمة العالمية والغياب شبه التام لسلاسل قيمة عربية إقليمية، فإن تأثير صدمة العرض ستكون على الأرجح محدودة الأثر، على العكس من التأثيرات الهائلة لصدمة الطلب بسبب الاعتماد الشديد للدول العربية على سلاسل القيم العالمية للاستيراد.

وكشف حنفي عن أن الخسائر التي تكبدها القطاع الخاص العربي تقدّر بنحو نصف تريليون دولار على أقل تقدير، معتبرا أنه "من الخطأ الظن بإمكانية عودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها السابقة، لأن ما حدث فجر الأسس السابقة وأدخل العالم في نظام جديد مختلف عنوانه ارتفاع المخاطر ومفتاحه الثورة الصناعية الرابعة"، مشددا على أن "الواقع الجديد يتطلب تفكيراً جديداً وطرقاً وأدوات مختلفة لن تتفع مع الأدوات القديمة، وهذه الأدوات هي الرقمنة والابتكار والريادة والتي ستحمل معها مفاهيم جديدة للحياة والعمل والتقنيات مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها". وأوضح أنه "على الرغم من الانتشار الواسع للإنترنت في العالم العربي، فهناك فجوة كبيرة لاستخدامها بشكل فعال في مجال التجارة والأعمال، كما أن هناك تفاوت كبير في كفاءة البنى التشريعية للتجارة الإلكترونية بين الدول العربية، حيث عدد قليل فقط منها، حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال"، لافتا إلى "وجود فجوة في عدم تطابق مخرجات التعليم مع الخبرات المطلوبة لأسواق العمل في عصر الثورة الصناعية الرابعة"، مؤكداً أنه "لا يزال هناك الكثير من المتطلبات وأهمها البنى التحتية الرقمية بما فيه التكنولوجيا المالية (fintech) والدفع والتوقيع الإلكتروني". واعتبر أنه "نادرا ما تستخدم الإنترنت لإطلاق شركات جديدة،

الاقتصادية"، مشيرا إلى أنه "نظرا لأهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، فإن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تسعى لوضع آليات عمل للاستفادة من البرنامج العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والذي تم اعتماده في الدورة الرابعة للقمّة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي عقدت في مدينة بيروت مطلع عام 2019، ما من شأنه مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر خصوصا في ظل الظروف الراهنة، بما يؤدي إلى تسريع وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال هذه المؤسسات التي تشكل عصب الاقتصاد العربي، من خلال توفير العدد الأكبر لفرص العمل للشباب العربي، كما وتدعم التنمية الاقتصادية في العالم العربي".



حنفي

وتحدّث أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في الندوة فأشار إلى أن "جائحة كورونا قلبت الاقتصاد العالمي رأسا على عقب وأحدثت اضطرابات اقتصادية هائلة عبر سلسلة من الصدمات المترابطة"، معتبرا أن "الانعكاسات الأشد ستكون على قطاعات الخدمات والتجارة، وهي القطاعات التي توظف العدد الأكبر من القوى العاملة في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

وإذ نوّه بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل حوالي 90 في المئة من حجم الاقتصاد العربي، توقع حدوث انكماش في الاقتصاد العربي ما عد جمهورية مصر العربية التي

استخدام التقنية المتطورة، إضافة إلى وجوب تمويل العمليات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة، بهدف الحفاظ على حيوية واستقرار الأسواق والسلع والخدمات".

وختم: "أمامنا تحديات وعلينا مواجهة هذه التحديات بكافة الوسائل المتاحة، ومن هذا المنطلق لا بدّ من تعظيم دور قيادة الأعمال في القطاع الزراعي، وتفعيل التعاون العربي المشترك، والاستثمار في المشاريع الزراعية الكبرى، وهذا يتطلب دعماً من مؤسسات التمويل الكبرى للدول الفقيرة والأشدّ فقراً لمساعدتها على البقاء. كما لا بدّ من تطوير وتنمية التجارة البنينة العربية، حتى نستطيع تحويل التحديات إلى فرص للنجاح".



المطيري

من ناحيته، لفت المدير العام لمنظمة العمل العربية الدكتور فايز المطيري، إلى أنّ "الضرر الذي أحدثته جائحة كورونا" لم يقتصر على فرد أو مؤسسة أو دولة أو إقليم بل طال العالم بأكمله، وذلك على عكس تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008 وطال ضررها بلدانا معينة في حين تجاوزت تداعياتها بلدانا كثيرة". وأكد أنّ "هذا الوباء (جائحة كورونا) ضرب كافة الاقتصادات العالمية، وقد تأثر القطاع الخاص كما القطاع العام بتداعياته، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر".

ولفت المطيري إلى أنّه "بعد الأزمة المالية العالمية، عقدت في مدينة الكويت أول قمة اقتصادية تنموية عربية، وقد اتخذ القادة

في حين أنّ التمويل الرقمي بالكاد موجود، فيما الخدمات الرقمية الحكومية محدودة جداً، باستثناء قلة من الدول العربية".

وفي الختام دعا حنفي إلى ضرورة تفعيل المبادرة التي تقدمت بها دولة الكويت في مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي عقدت في لبنان مطلع 2019 لإنشاء صندوق الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال مقداره 200 مليون دولار، والذي ساهمت في دولة الكويت بربع هذا المبلغ.

الدخيري

بدوره شدد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور إبراهيم آدم أحمد الدخيري، على "ضرورة العمل على تفعيل مشروع التعاون الاقتصادي العربي في ظل التداعيات الاقتصادية التي خلفها انتشار جائحة كورونا"، مؤكداً على "توفر الإرادة السياسية لنجاحه والتركيز على الاستثمار في المشروعات التي توفر الغذاء لتلبية احتياجات الدول العربية بالشكل الكافي".

وأكد أنّ "الدول العربية تأثرت بجائحة كورونا كما تأثرت باقي دول العالم، لكن لغاية الآن يمكن الجزم بأنّ موضوع الأمن الغذائي ما يزال تحت السيطرة وفي السياق الأمن"، معتبراً أنّ "الآثار الجانبية للجائحة لن تظهر على المدى المنظور كون الأزم لم تنته بعد، بل إنّ النتائج الفعلية سوف تظهر بعد انتهاء الجائحة".

وأوضح الدخيري أنّ "البلدان العربية تمتلك مخزوناً غذائياً آمناً، حيث استوردت بين عامي 2018 و 2019 مواداً غذائية بحوالي 32 تريليون دولار، وهذا ما انعكس إيجاباً لغاية الآن على معظم البلدان العربية"، لافتاً إلى أنّ "جائحة كورونا أثرت على واقع سلاسل الامداد بفعل الاغلاق الذي شهده العالم على مدى الأشهر الماضية، وبالتالي يتخوّف في حال استمرت الأزمة إلى أمد بعيد، أن تفقد الدول العربية مخزونها الغذائي، حيث قد تلجأ العديد من دول العالم إلى وقف عمليات تصدير المنتجات الغذائية بهدف حماية أمنها الغذائي".

ولفت إلى أنّ "هناك سياسات مطلوبة من الدول العربية على مستوى حماية المخزونات الاستراتيجية، لا سيما على صعيد



المخلافي

أما أمين عام الغرفة العربية الألمانية، عبد العزيز المخلافي، فتطرق إلى إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة "كورونا"، فلفت إلى أنه "عندما نتحدث عن الاتحاد الأوروبي فإننا نتحدث عن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وعن كتلة اقتصادية تشكّل 20 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما نتحدث عن كتلة اقتصادية تعدّ الأولى عالمياً من حيث حجم التجارة العالمية"، مشيراً إلى أن "الاتحاد الأوروبي اتخذ إجراءات هامة وسريعة لمواجهة تداعيات "كورونا" من خلال إقرار الحزم الاقتصادية التي تقدّر بتريليونات اليورويات".

وقال: "لقد كان تأثير جائحة "كورونا" متبايناً بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي، ولقد كان التأثير الأكبر للجائحة على كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وكان شهراً نيسان (أبريل) وأيار (مايو) الأكثر تأثيراً حيث تعطلّ النشاط الاقتصادي بشكل شبه كامل في ما عدا القطاعات الحيوية المتصلة بحاجات مواطني الاتحاد على البقاء والصمود وتحديد القطاع الغذائي".

وأوضح المخلافي أنه "وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإنّ الاقتصاد الأوروبي سيشهد انكماشاً اقتصادياً وتراجعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب مختلفة بين دول الاتحاد"، لافتاً إلى أن "الاتحاد الأوروبي أقرّ حزمًا مالية من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بـ 27% من حجم الناتج المحلي الإجمالي"، معتبراً أنّ "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل 99 في المئة من مجمل النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت في السنوات الخمس الأخيرة

والمولك والزعماء العرب قرارات في غاية الأهمية، تصبّ في دعم الاقتصاد العربي ولا سيّما دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مشيراً إلى "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك العجلة الاقتصادية حيث تمثّل 90 في المئة من حجم الاقتصادات العربية، وتوفّر معظم فرص العمل للشباب، الأمر الذي يؤكّد على أهمية دعم هذه المؤسسات خصوصاً في ظل الظروف الراهنة".

وتابع: "في عام 2019 وعلى إثر انعقاد القمة الاقتصادية في بيروت، تمّ إنشاء صندوق ممول من دولة الكويت لدعم الاقتصاد الرقمي في العالم العربي، وفي الواقع فإنّه في ظل الظروف الحالية بات من الضروري استثمار أموال صناديق التمويل العربية المخصصة لدعم الاقتصادات العربية، من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية لهذه الجائحة التي أحدثت انكماشاً اقتصادياً لم تشهده الاقتصادات العالمية في أسوأ الظروف".

وقال: "العالم يتغيّر بشكل سريع، ونحن كبلدان عربية علينا أن نواكب هذا التحوّل الدراماتيكي، وعلينا اليوم أن نوجّه اقتصاداتنا نحو الرقمنة".

وشدد على أنّ الأزمة كبيرة وهي ليست أزمة صحّية، والسؤال الأهم هو ماذا نستطيع أن نفعل للتغلب على آثار هذه الجائحة، وكيفية حماية الطبقة العاملة، وكذلك كيفية حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً كيفية رفع العبء عن بلداننا العربية؟

وختم: صحيح أنّ العديد بل معظم البلدان العربية أقرّت حزمًا اقتصادية لتقادي النتائج الكارثية للأزمة الراهنة، لكن هذه الحزم مع أهميتها لن تكون كافية لتقادي الانهيار، ومن هنا أدعو إلى شراكة عربية حقيقية من أجل حماية واقعا الاقتصادي.



في ظل جائحة "كورونا"، في حين أن العالم العربي يحتاج ما بين عام 2025 و 2030 إلى توفير 100 مليون فرصة عمل للشباب العربي، وبالتالي أمام هذا الواقع لا بدّ من دعم القطاعات المنتجة لخلق فرص العمل، وعلى هذا الصعيد لا بدّ من إدخال ريادة الأعمال في القطاع الزراعي الذي بدوره يوفر آلاف فرص العمل". ولفت حسين إلى أنّ "التنسيق القائم مع اتحاد الغرف العربية عبر إنشاء مراكز ريادة الأعمال داخل الغرف العربية، ومع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومع اتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وباقي الجهات العربية ذات الصلة، ساهم في خلق وتوفير البيئة الملائمة لدعم ريادة رواد الأعمال في العالم العربي".

واعتبر أنّ "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو القطاع الأساسي والمهم جدًا في توظيف الشباب، وبالتالي بعد انتهاء أزمة "كورونا" لا بدّ من تضافر لجهود العربية من أجل تعزيز البيئة الداعمة لريادة الأعمال والابتكار في العالم العربي عبر كافة القطاعات الحيوية والاستراتيجية، مما يساعد على دعم الاقتصادات العربية، وبالتالي خلف فرص العمل وتوظيف الشباب، وخفض معدّل البطالة في العالم العربي".

بحوالي 85 في المئة من حجم الوظائف، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فقد تجاوز حدود الـ 60 في المئة خلال هذه الفترة، كما ساهمت بتوظيف حجم عمالة بنسبة 77 في المئة". ونوّه إلى أنّ "إجراءات مساعدة هذه المؤسسات كانت عاجلة وسريعة، وهذا كان له أثر إيجابي على نشاط هذه المؤسسات". وقال: "دعم هذه المؤسسات لا يكون عادة عبر تقديم الهبات، لكن في ظل الظروف الراهنة، عمدت الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي إلى ضخ 4 تريليون يورو لإنقاذ هذه المؤسسات وإنقاذها من الاقفال، علماً أنّ مساعدات الاتحاد الأوروبي لم تقتصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل طال المؤسسات الكبرى التي تشكّل عصب الاقتصاد الأوروبي". وشدد على أنّ "الغرفة العربية الألمانية، على أتمّ الاستعداد للتعاون مع الجانب العربي، سواء على صعيد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، او على صعيد تقديم الخبرة والمشورة والتعاون مع البلدان العربية من خلال اتحاد الغرف العربية، بما يساعد هذه البلدان على تجاوز أزمة "كورونا"، وبالتالي تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ولا سيّما ألمانيا التي تمثّل الاقتصاد الأكبر داخل دول الاتحاد".

هاشم حسين

أما رئيس المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار هاشم حسين، فأشار إلى التعاون القائم بين المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار وبين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد المصارف العربية، لافتاً إلى "أننا نعمل منذ فترة طويلة مع هذه الجهات من أجل تحسين البنية الملائمة لريادة الأعمال والابتكار في العالم العربي، وذلك عبر دعم وتطوير واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن على الرغم من التقدّم الملحوظ الذي تحقق على مدى السنوات الماضية، لكن على الرغم من ذلك ما يزال هناك ضمور في عملية إنشاء وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال".

وقال: "أرقام البطالة مخيفة في العالم العربي حيث هناك 15.3 مليون عاطل عن العمل، مع توقعات بارتفاعها إلى 20 مليون



الاقتصاد الألماني: مؤشرات إيجابية عقب عودة النشاط الاقتصادي ارتفاع حجم التبادل التجاري العربي الألماني 2,5 في المئة



أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية - الألمانية، استناداً إلى العديد من الخبراء ومعاهد الأبحاث الاقتصادية، عن وجود تحسن في مؤشرات الاقتصاد في ألمانيا وعلامات على تجاوزه ذروة أزمة كورونا، إذ بحسب معهد الأبحاث الاقتصادية في جامعة ميونخ ifo تحسن مناخ الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية كما أظهر مديرو نحو 9 الاف شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية، والذين يتم استبيان آرائهم شهرياً، تفاؤلاً بمستقبل الأعمال خلال الستة الأشهر القادمة، حيث ارتفع مؤشر Ifo لمناخ الأعمال إلى 86,2 نقطة في شهر يونيو بعد ان كان قد وصل الى مستوى 79,7 نقطة في شهر مايو الماضي. ويعد هذا أكبر زيادة شهرية تسجل في تاريخ المؤشر في دلالة على ان الشركات تقيم الوضع الحالي لأعمالها بشكل أفضل. علاوة على توقعاتها الإيجابية عن مستوى الأعمال خلال الستة الأشهر القادمة.

بشكل ملحوظ في قطاع التجارة الداخلية في شهر يونيو مقارنة بالشهر السابق الا ان التوقعات بتطور الأعمال خلال الشهور القادمة ما تزال غير مطمئنة. كما تحسن مناخ الأعمال في قطاع البناء بسبب التوقعات الإيجابية لتطور الأعمال، كما صنفت شركات البناء وضع الأعمال في الوقت الحالي بشكل أفضل إلى حد ما مقارنة بالشهر السابق.

وضمن التأثيرات الإيجابية لتخفيف إجراءات العزل حققت إيرادات قطاع الأعمال في ألمانيا (والذي يشمل مجالات الصناعة والبناء وكذلك التجارة والخدمات) نمواً في شهر مايو بواقع 3,3 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبق وذلك بعد ان سجلت إيرادات هذا القطاع تراجعاً لشهرين متتاليين حيث انخفضت الإيرادات في شهر ابريل بنسبة 10,8 في المئة وفي شهر مارس بنسبة 7,5 في المئة.

يكشف تقرير الغرفة العربية - الألمانية، عن ارتفاع مؤشر مناخ الأعمال بشكل ملحوظ في قطاع الصناعة ويرجع ذلك إلى تحسن كبير في توقعات الشركات الصناعية، كما ارتفع أيضاً مقياس توقعات الصادرات للصناعة من سالب 26.7- نقطة في شهر مايو إلى سالب - 2.3 نقطة في شهر يونيو وفقاً لمسح أجراه المعهد مع 2300 شركة. وتعد هذه أقوى زيادة في توقعات الصادرات يتم تسجيلها خلال شهر. وعلق مدير المعهد Clemens Fuest على ذلك بالقول "الصناعة الألمانية تشق طريقها للخروج من القبو". أما في قطاع الخدمات فقد استمر الاتجاه التصاعدي في تقييم وضع الأعمال لشهر يونيو بشكل إيجابي كما انخفض التشاؤم بشكل ملحوظ بخصوص الوضع التي ستكون عليه الأعمال خلال الأشهر الستة القادمة. كذلك ارتفع مؤشر مناخ الأعمال مرة أخرى

بنسبة الثلث مقارنة بالعام الماضي، كما تراجع الطلب على العمالة في قطاع الضيافة بنسبة 42 في المئة، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية بنحو الثلث مقارنة بالعام السابق. وكان للبطالة ان تكون أكبر الا ان ألمانيا ونظامها القائم على اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يعتمد نظام "تعويضات العمل بدوام مختصر" وهو النظام الذي يسمح للشركات بطلب تعويضات من الدولة عن الأجور لموظفيها، منع ذلك. وقد بلغ عدد المسجلين في هذا النظام منذ بداية الأزمة وحتى نهاية شهر مايو نحو 10,1 مليون موظف وعامل، منهم 7,3 مليون عامل تم استيعابهم في النظام خلال شهر مايو فقط، وذلك بحسب تقرير لمعهد الأبحاث الاقتصادية التابع لجامعة ميونخ Ifo.

وفيما يتعلق بتصنيف القطاعات الاقتصادية المختلفة انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي في ألمانيا في شهر ابريل بنسبة 1,8 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام 2019م. حيث كان هناك في نهاية شهر أبريل 2020م ما يقرب من 5,6 مليون شخص يعملون في شركات التصنيع التي تضم 50 موظفًا أو أكثر، وفقًا للنتائج الأولية الصادرة عن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، ويمثل هذا العدد اقل بمقدار 105 ألف موظف وعامل عن نفس الفترة من العام السابق.

رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي

تتولى ألمانيا منذ الأول من شهر يونيو (حزيران) ولمدة ستة أشهر الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي خلفا لكرواتيا. وتعني رئاسة ألمانيا للاتحاد ترأس المستشارة انجيلا ميركل لمجلس الاتحاد وكذلك ترأس الوزراء المتخصصين في ألمانيا اجتماعات لجان المجلس المختلفة.

وبحسب تقرير الغرفة، فقد تسببت أزمة كورونا واثارها السلبية على الاقتصاد والحياة داخل الاتحاد الأوروبي في تغيير الخطط والمواضيع الرئيسية التي كانت الحكومة الألمانية قد أعدتها لفترة رئاستها للاتحاد حيث وبدلا من مناقشة سبل تعزيز حماية البيئة والتركيز كذلك على المباحثات مع المملكة المتحدة لترتيب وتحديد طبيعة العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا بعد خروجها، اصبحت الأولوية في الوقت الحاضر لمواجهة أزمة كورونا وتحديد كيفية العمل المشترك للدول الأعضاء من اجل توحيد الجهود والعمل من اجل تعافي الحياة الاجتماعية والاقتصادية داخل الاتحاد. وفي هذا

في غضون ذلك ما تزال تقديرات صندوق النقد الدولي متحفظة في ما يخص الخروج من الازمة والانكماش الاقتصادي في جميع دول العالم، معتبرا ان الازمة اعمق مما تبدوا وتختلف عن الازمة المالية العالمية في العام 2009 حيث لا وجود في الازمة الحالية لدولة قادرة على قيادة النمو الاقتصادي في العالم، وتذهب تقديرات الصندوق الى ان الاقتصاد العالمي سينكمش خلال هذا العام بواقع 4,9 في المئة بينما سينكمش الاقتصاد في ألمانيا بواقع 7,8 في المئة وفي منطقة اليورو بواقع 10,2 في المئة، وستتجاوز نسبة انكماش اقتصاديات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا 12 في المئة. كما سيتراجع الاقتصاد الأمريكي بواقع 8 في المئة.

سوق العمل في ألمانيا

أوقفت أزمة كورونا مسيرة النمو المتواصل الذي حققه سوق العمل في ألمانيا لأكثر من عشر سنوات اذ عاودت البطالة للارتفاع منذ شهر أبريل الماضي. ووفقا لتقرير مكتب العمل الاتحادي ارتفعت البطالة في شهر أبريل بواقع 308 ألف شخص وارتفعت مرة أخرى في شهر مايو بواقع 169 ألف شخص ليصل اجمالي عدد العاطلين عن العمل الى 2,813 مليون شخص وهو ما يمثل زيادة بحوالي 577 ألف شخص مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، وليصل معدل البطالة الى 6,1 في المئة، بزيادة 1,2 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب تقرير حكاء الاقتصاد الألماني عن المؤشرات المتوقعة للاقتصاد خلال العام 2020، فمن المتوقع أن يكون متوسط عدد العاطلين المسجلين في العام 2020 أقل بقليل من 2,72 مليون شخص بعد ان كان هذا المتوسط يبلغ 2,27 مليون شخص في العام السابق. وهو ما يمثل زيادة بحوالي نصف مليون شخص. كما يتوقع حكاء الاقتصاد ان لا يتم استعادة معدل البطالة الى المستوى الذي كان عليه قبل أزمة كورونا بشكل سريع، حتى مع التعافي المتوقع للاقتصاد خلال النصف الثاني من هذا العام وخلال العام القادم 2021.

وفي نفس السياق تراجع الطلب على العمالة في سوق العمل وسجل المؤشر الخاص بالتوظيف تراجعا بثلاث نقاط ليصل الى 91 نقطة في شهر مايو والذي يمثل مستوى اقل بنحو 38 نقطة من قيمة المؤشر في شهر مايو من العام 2019. وسجل الطلب على العمالة المؤقتة والعمالة في قطاع الصناعات التحويلية تراجعا

منح و91 مليار يورو على شكل قروض. كما ستحصل إسبانيا على 77,3 مليار يورو في شكل منح و63 مليار يورو في شكل قروض. ففرنسا التي ستلتقى 38,8 مليار يورو على شكل منح فيما ستحصل بولندا على منحة مالية بقيمة 37,7 مليار يورو وكذلك ألمانيا التي ستلتقى منحة بنحو 28,8 مليار يورو.

وكان الاتحاد الأوروبي قد وافق سابقاً على برنامج مساعدات لاقتصاديات دول الاتحاد بداية شهر ابريل الماضي تصل قيمته إلى 540 مليار يورو على شكل قروض للشركات عبر بنك تنمية الاستثمار الأوروبي أو للدول عبر آلية الاستقرار الأوروبية ESM.

التبادل التجاري العربي الألماني

أثرت أزمة كورونا على الاقتصاد الألماني بمجملته وعلى قطاع الصادرات بشكل خاص حيث تسبب خفض النشاط الاقتصادي وانقطاع سلاسل التوريد بالإضافة الى تراجع عمليات النقل واغلاق الحدود في تراجع حجم الصادرات الألمانية بشكل كبير، وقد اظهر تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي تراجع الصادرات في شهر ابريل بنسبة 31,1 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام السابق وبنسبة 24 في المئة مقارنة بشهر مارس، وهذا هو التراجع الأكبر الذي يسجل للصادرات الألمانية منذ بدأ تسجيلها في العام 1950. وفي نفس السياق يتوقع كل من الاتحاد الألماني للصناعة (BDI) واتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية (DIHK) انخفاض الصادرات الألمانية للعام 2020 بواقع 15 في المئة.

ووفقاً للبيانات المتوفرة من مكتب الإحصاءات الاتحادي فقد بلغت قيمة التبادل التجاري العربي الألماني للأشهر يناير - مارس من العام الحالي (9,9) مليار يورو، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2,5 (في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة 8,8 في المئة لتصل قيمتها الى 7,4 مليار يورو، في حين انخفضت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (- 12,8) في المئة ووصلت قيمتها إلى 2,4 مليار يورو.

وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (1725,9 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (1703,3 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (941 مليون يورو)، في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (526,9 مليون يورو).

الاتجاه ستتولى ألمانيا استكمال المباحثات الشاقة بين دول الاتحاد حول الموافقة وإقرار برنامج إعادة الاعمار لدول الاتحاد عقب أزمة كورونا والذي تقدمت به المفوضية الأوروبية وكذلك إقرار ميزانية الاتحاد للفترة الممتدة بين عامي 2021-2027، وهي المواضيع الخلافية والتي شهدت انقساماً حولها بين الدول الأعضاء خصوصاً معارضة النمسا وهولندا لموضوع القروض الأوروبية المشتركة وهو الموضوع الذي يلقى ايضاً معارضة داخلية في ألمانيا. الا ان توقعات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء من رئاسة الدولة صاحبة الاقتصاد الأكبر داخل الاتحاد عالية، حيث قال رئيس البرلمان الأوروبي David Sassoli ان رئاسة ألمانيا للاتحاد في هذا الوقت ستلعب دوراً رئيسياً في " إعادة اعمار أوروبا" وفي تقوية الاتحاد.

وفي هذا السياق، تتوقع الحكومة الألمانية ان تبلغ التكلفة المالية المباشرة لرئاستها للاتحاد الأوروبي والتي تشمل تكاليف إضافية للمواد والافراد حوالي 161 مليون يورو، وهو تقدير متحفظ خصوصاً بعد ان أصبح عقد العديد من الاجتماعات المجدولة ممكن فقط كمؤتمرات فيديو أو انه تم الغائها تماماً. كما تراجعت التكاليف أيضاً بسبب الغاء العديد من اللقاءات والمناسبات ومنها تأجيل القمة الكبرى بين الاتحاد الأوروبي والصين والتي كان من المقرر عقدها في مدينة لايبزيغ الألمانية.

وكانت أقرت مفوضية الاتحاد الأوروبي برنامجاً لإعادة الاعمار لمرحلة ما بعد انتهاء أزمة كورونا بقيمة تصل الى 750 مليار يورو بهدف التخفيف من أثار أسوأ ركود اقتصادي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تم تصميم البرنامج بشكل مشابه للمقترح الألماني الفرنسي الذي أعلنته المستشارية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في وقت سابق، الا انه يتجاوز من حيث القيمة. ويقوم البرنامج على جمع 750 مليار يورو من أسواق رأس المال على شكل سندات نيابة عن الاتحاد الأوروبي، سيكون عدد منها طويل الأمد يصل الى 30 عاماً، على ان يجري تسديدها عبر ميزانية الاتحاد الأوروبي وبشكل مشترك من الدول الأعضاء. وستقدم المفوضية من خلال البرنامج نحو 500 مليار يورو للدول الأكثر تضرراً من فيروس كورونا على شكل مساعدات ومنح، فيما ستقدم 250 مليار يورو على شكل قروض. وتشير بعض التقديرات الى ان إيطاليا ستكون المستفيد الأكبر وستلتقى 81,8 مليار يورو من صندوق إعادة الاعمار على شكل

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية للأشهر يناير - مارس 2020م						
مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م (مليون يورو)						
الصادرات الألمانية			الواردات الألمانية			
التغيير %	يناير - مارس 2019م	يناير - مارس 2020م	التغيير %	يناير - مارس 2019م	يناير - مارس 2020م	البلد
-15,71	219,6	185,1	10,11	8,9	9,8	الأردن
14,06	1513,2	1725,9	-13,43	264,3	228,8	الإمارات
25,95	81,7	102,9	-8,75	26,3	24	البحرين
-4,07	382,9	367,3	-3,12	499,9	484,3	تونس
-10,39	496,4	444,8	13,21	156	176,6	الجزائر
-2,27	4,4	4,3	50,00	0,06	0,09	جيبوتي
39,33	1222,5	1703,3	-14,54	200,2	171,1	السعودية
34,95	51,5	69,5	26,47	3,4	4,3	السودان
-48,31	23,6	12,2	-5,71	3,5	3,7	سوريا
-76,87	13,4	3,1	50,00	0,4	0,6	الصومال
-5,32	232,9	220,5	-85,59	34,7	5	العراق
38,44	175,1	242,4	-74,35	19,1	4,9	عمان
25,84	17,8	22,4	120,00	0,5	1,1	فلسطين
-22,72	400,5	309,5	2,79	75,3	77,4	قطر
0,00	0,1	0,1	-40,00	4	2,4	جزر القمر
19,28	262,9	313,6	57,89	3,8	6	الكويت
-48,36	183,2	94,6	21,15	10,4	12,6	لبنان
-12,65	126,5	110,5	-25,54	707,6	526,9	ليبيا
7,51	875,3	941	-25,34	362,7	270,8	مصر
2,64	556,8	571,5	4,40	395,6	413	المغرب
28,24	17	21,8	-26,45	31	22,8	موريتانيا
-1,56	19,2	18,9	200,00	0,3	0,9	اليمن
8,85	6876,5	7485,2	-12,85	2807,96	2447,09	المجموع



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers) -
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

الكباريتي يبحث تعزيز التعاون بين الأردن وتركيا



القطاع الخاص وشركات البلدين، مشدداً على أنّ "سفارة تركيا في الأردن سوف تعمل على تشجيع الشركات التركية، من أجل تعزيز حضورها في الأردن وتوسيع استثماراتها".

وبلغت صادرات المملكة إلى تركيا خلال العام الماضي 2019 ما يقارب 49 مليون دولار، مقابل مستوردات بلغت قيمتها 821 مليون دولار، بحسب إحصائيات غرفة تجارة الأردن.

بحث رئيس غرفة تجارة الأردن، العين نائل رجا الكباريتي، زيادة الاستثمارات التركية في المملكة، عبر تشجيع الشركات وأصحاب الأعمال الأتراك للاستثمار في القطاعات الاقتصادية، من خلال شراكات ثنائية مع القطاع الخاص الأردني.

والتقى الكباريتي السفير التركي في الأردن إسماعيل أراماز، حيث تطرّق الجانبان خلال اللقاء إلى آليات تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وكيفية تجاوز التحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا على علاقاتهما التجارية.

وأكد الكباريتي على "ضرورة توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين الأردن وتركيا، وبخاصة لجهة الصادرات الأردنية التي ما زالت محصورة بمنتجات معينة".

من جهته أبدى السفير أراماز استعداد بلاده للبحث عن سبل جديدة للتعاون الاقتصادي المشترك، وتعزيز التواصل بين مؤسسات

الغرفة العربية اليونانية تستكمل تنظيم ندواتها الافتراضية حول "فرص ومناخ الأعمال في العالم العربي"



من شأنها أن تسهم في زيادة التبادل التجاري بين اليونان والدول العربية الثلاث. كما استعرضوا كل ما يتعلّق بالتوجهات الاقتصادية والاستثمارية في هذه الدول.

بدورها استعرضت عضو الغرفة العربية اليونانية ومستشارة المبيعات في شركة SGS اليونانية المساهمة، مسألة خدمات لإصدار الوثائق التجارية وكل ما يتعلّق بها من أنظمة متلائمة مع المتطلبات المحلية والعالمية.

نظّمت الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية، ندوة افتراضية حول "فرص ومناخ العمل والأعمال في العالم العربي"، وقد تناولت هذه الندوة وهي الثالثة التي تنظّمها الغرفة، واقع الأعمال في كل من الجزائر وليبنان وسلطنة عمان.

شارك في الندوة ممثلو ثمانية وأربعين شركة يونانية، وتحدّث فيها ضيف الشرف نائب وزير التنمية والاستثمار اليونانية نيكولاس باباثاناسيس، كذلك ألقى رئيس الغرفة خاريس جيرونيكولاس كلمة في الندوة التي قدّمها أمين عام الغرفة رشاد ماجر.

ترأس الندوة عضو مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية والرئيس التنفيذي لشركة NEOKEM S.A نيكولاس فلاخاكيس، وتحدّث فيها كل من رئيس القسم التجاري والاقتصادي في سفارة اليونان في الجزائر إيوانيس كاتساراس، ورئيس القسم التجاري والاقتصادي في سفارة اليونان في لبنان ياكوفو روفائيل كولارو، والقنصل الفخري لليونان في سلطنة عمان نيكولاس نيكولاكوبولوس.

وعرض المتحدثون لفرص ومناخ العمل والقطاعات الواعدة التي

غرفة قطر تطلق منصة إلكترونية لمساعدة العمالة المتضررة من "كورونا"



ومنتصف مارس/آذار الماضي، أعلنت قطر عدة قرارات لإيقاف الأنشطة التجارية، ومنها المجمعات، ضمن إجراءات احترازية لكبح انتشار فيروس كورونا، لكنها قررت، مطلع الشهر الماضي، بدء خطة لتخفيف القيود على 4 مراحل، بدأت الأولى في 15 يونيو/حزيران لتشمل السماح للمجمعات التجارية بالعمل على مدار 12 ساعة، من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً طوال أيام الأسبوع، عدا يومي الجمعة والسبت.

أطلقت غرفة تجارة وصناعة قطر، بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، منصة إلكترونية لمساعدة العمالة المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا. وتهدف المنصة إلى إتاحة الفرصة للشركات، التي تحتاج إلى عمالة جديدة، للتعاقد مع العمالة الموجودة داخل الدولة، والتي تم الاستغناء عنها بسبب تداعيات جائحة كورونا. كما تهدف المنصة لمساعدة شركات القطاع الخاص في الحصول على العمالة الماهرة والمطلوبة، وبالتالي تفادي أي نقص في العمالة قد يتسبب في تعطل مشروعاتها.

وفي هذا الإطار أكد مدير عام الغرفة صالح بن حمد الشرقي، أن "الاحتفاظ بالعمالة الماهرة سينعكس بالإيجاب على النشاط الاقتصادي والاستثماري"، لافتاً إلى أن "المنصة تتولى التوفيق بين الشركات التي تطلب عمالة جديدة، وبين الشركات التي استغنت عن العمالة، وذلك بالتنسيق المشترك بين الغرفة ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية".

انعقاد الدورة 49 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك



التنمية الكبيرة التي يقودها داخل مصر. واتفقت لجنة التنسيق العليا على الالتئام أكثر من مرة سنوياً لمناقشة كافة الموضوعات المرتبطة بتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، كما رحب أعضاء لجنة التنسيق العليا بمبادرة الأمين العام بتشكيل فريق عمل مكون من أعضاء اللجنة تختص بإدارة أزمة كورونا بكافة أبعادها، على أن تناقش اللجنة بكامل هيئتها توصيات هذا الفريق خلال اجتماعها المقبل.

انعقدت الدورة العادية الـ 49 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، حيث استعرضت المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك، رؤيتها في كيفية مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصادات والمجتمعات العربية، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات المهمة المرتبطة بتنسيق التعاون والتفاعل بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

وافتتح أبو الغيط أعمال اللجنة بكلمة أكد فيها أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات ومؤسسات العمل العربية المتخصصة في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصادات والمجتمعات العربية، نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

ووافقت لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك على مقترح الأمين العام أحمد أبو الغيط بتقديم درع العمل التنموي العربي هذا العام للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، نظراً للجهود والإنجازات

الإمارات 19 عالمياً في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي



جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. وطبقاً لمؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر، فستخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في العام المقبل نتيجة جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»، وذلك في الوقت الذي لا تزال فيه طبيعة الانتعاش والتعافي الاقتصادي والجدول الزمني له أمر غير مؤكد بشكل كبير.

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 19 عالمياً في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر 2020 الصادر عن شركة «كيرني» محققة صعوداً من المركز 21 الذي حققته في آخر إصدار من المؤشر عام 2017. ويعكس تصنيف دولة الإمارات الشعور الإيجابي لدى المستثمرين استناداً إلى الالتزام الحكومي القوي بالتنوع الاقتصادي والابتكار والبنية التحتية وسهولة ممارسة الأعمال وغير ذلك.

وبحسب المؤشر ساهمت السياسات الحكومية الإيجابية التي تم تنفيذها في عام 2019، كإقرار الملكية الأجنبية بنسبة 100% في 13 قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها التصنيع والزراعة والطاقة المتجددة، وكذلك النشاط القوي في قطاع التكنولوجيا الذي يحل في المرتبة التالية بعد شركة «أوبر» الأمريكية لمشاركة المركبات التي استحوذت على شركة «كريم نتوركس» لخدمة حجز السيارات عبر الإنترنت مقابل 3.1 مليار دولار. وقد جعل هذا الأمر الإمارات واحدة من أكثر الوجهات الأجنبية

السعودية تتقدم إلى المركز 24 عالمياً في مؤشر التنافسية العالمي



من أصل أربعة، كما تحسن أدائها في 13 بندا في التقييم التفصيلي. الأمر الذي يصفه التقرير بأنه يعد مؤشراً واضحاً على تنفيذ المملكة لعدد من البرامج والاستراتيجيات تتماشى مع تحقيق «رؤية 2030» للمملكة، وتصب في مصلحة المواطن السعودي، وتحقيق اقتصاد وطني مزدهر.

حققت المملكة العربية السعودية تقدماً في تقرير التنافسية العالمي 2020 التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، لتأتي وحيدة من منطقة الشرق الأوسط التي تحرز تقدماً في مرتبتها، حيث حلت تنافسية السعودية في عام 2018 بالمرتبة 39 لتقفز إلى المركز 26 في العام المنصرم 2019 قبل أن تصعد إلى المرتبة 24 في النسخة الجديدة 2020، مسجلة بذلك تحسناً استثنائياً على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وبحسب مركز التنافسية العالمي فإنّ السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي شهد أدائها تقدماً في تقرير هذا العام، حيث ارتفع مستوى معظم القطاعات في الأداء السعودي مقابل السنوات الثلاث الماضية التي سجلت فيها المملكة قفزات ملموسة في التصنيف بزيادة تقييمية كبيرة وثابتة في الأداء من عام 2018.

ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي فإنّ برامج واستراتيجيات «رؤية المملكة 2030» المنفذة دعمت تصاعد مؤشر السعودية في المعايير، حيث حققت المملكة تقدماً في 3 عناصر معيارية عامة

تراجع الاستثمار الأجنبي العالمي 40 في المئة

وكانت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسية في العالم والتي تمثل أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر قد خفضت أرباحها المتوقعة للعام الحالي بنسبة 40 في المئة تقريبا. وسجلت «أونكتاد» خلال الربع الأول من العام الحالي تراجعا في صفقات الاستحواذ والاندماج العابرة للحدود في العالم بنسبة 50 في المائة سنويا.



توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العام الحالي بنسبة 40 في المائة بسبب جائحة فيروس «كورونا» المستجد (كوفيد 19)، حيث ستكون الدول النامية الأشد معاناة من تداعيات تراجع الاستثمار.

وبحسب التقديرات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ستراجع خلال العام الحالي عن تريليون دولار، وذلك لأول مرة منذ 2005، مقابل 1.54 تريليون دولار في العام الماضي. كذلك من المتوقع أن يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتراوح بين 5 و10 في المائة خلال العام المقبل، ليعود إلى النمو في 2022. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر تراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتمادها على الأموال الأجنبية في التصنيع واستخراج المواد الخام.

نمو إيرادات الصندوق السيادي البحريني



وفي هذا الإطار لفت الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة شركة ممتلكات، إلى أنه "على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، إلا أن النتائج المالية لممتلكات تعكس مرونة ونجاح استراتيجيتها في التأقلم مع التقلبات الاقتصادية".

نمت إيرادات الصندوق السيادي البحريني، من 5.6 إلى 6.1 مليار دولار (2.1 إلى 2.3 مليار دينار)، كما بلغت أصول الصندوق الذي تمثله شركة ممتلكات 18.9 مليار دولار (7.1 مليار دينار). وأعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، صندوق الثروة السيادي لمملكة البحرين، النتائج المالية المؤجدة للعام الماضي، والتي تعكس الأداء المالي والتشغيلي القوي لعام آخر لمجموعة شركات ممتلكات.

وارتفع الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 211 في المئة، ليصل إلى 125 مليون دينار بحريني (332.4 مليون دولار)، وذلك مقارنة بما قيمته 40.2 مليون دينار بحريني (106.9 مليون دولار) خلال العام 2018. ونمت الإيرادات نتيجة لتركيز المجموعة على تعزيز الإيرادات وإدارة التكاليف، والتي ساهمت بدورها في تحقيق زيادة في إيرادات المجموعة بنسبة 11 في المئة، والتي بلغت 2.3 مليار دينار بحريني (6.1 مليار دولار) مقارنة بـ 2.1 مليار دينار بحريني (5.6 مليار دولار) خلال العام 2018. وبلغت القيمة الإجمالية لأصول ممتلكات خلال العام 2019 ما قدره 7.1 مليار دينار (18.9 مليار دولار).

18.4 تريليون دولار ضختها الحكومات والبنوك المركزية العالمية لمواجهة " كورونا "



ويضاف إلى حزم الإنقاذ هذه، التحفيز غير المباشر الذي منحتة البنوك المركزية للشركات والأعمال التجارية عبر خفض نسبة الفائدة على الاقتراض، إذ خفضت معظم البنوك المركزية نسبة الفائدة خلال الشهور الماضية، حيث انخفضت الفائدة إلى قرابة الصفر في الولايات المتحدة وبريطانيا، وإلى تحت الصفر في دول الاتحاد الأوروبي واليابان.

كشفت تقرير صادر عن "بنك أوف أميركا"، عن ضخ الحكومات والبنوك المركزية 18.4 تريليون دولار حتى الآن لإنقاذ الاقتصادات العالمية وأسواق المال من مخاطر جائحة كورونا وتداعياتها المدمرة، وهو ما يعادل نحو 21 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو حجم الاقتصاد العالمي.

وبحسب البيانات فإن معظم حزم الإنقاذ التي نفذتها الحكومات العالمية تمت خلال الأشهر الثلاثة الماضية التي استفحلت فيها جائحة كورونا واضطرت فيها دول العالم لإغلاق اقتصاداتها وتطبيق قوانين العزل الاجتماعي. وقد بلغت حزم الإنقاذ التي نفذتها الحكومات عبر وزارات الخزانة 10.4 تريليونات دولار، وهي أموال الإنفاق من الميزانيات الحكومية، بينما بلغ حجم التحفيز النقدي الذي نفذته البنوك المركزية في أسواق المال والمصارف التجارية 7.9 تريليونات دولار، وهي الأموال التي ضختها المصارف المركزية لدعم المصارف وأسواق المال العالمية لحمايتها من الانهيار.

"موديز" تخفض تصنيف سلطنة عمان السيادي



وذلك بفعل مخاطر متعلقة بسيولتها وانكشافها على المخاطر الخارجية، مبيّنة أنّ انخفاض أسعار النفط في الأجل المتوسط سيزيد بشدة من ديون عمان، وسيقوض قدرتها على تحمل الدين. وبحسب "موديز" فإنّ تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أعلنت عنها سلطنة عمان في الآونة الأخيرة لتعويض إيرادات النفط المهذرة، لن تكفي لخفض الديون. وكانت "موديز" وضعت السلطنة في مارس (آذار) قيد المراجعة لخفض التصنيف الائتماني، مفصحة عن أن القرار يعكس تزايد الضعف الخارجي ومخاطر السيولة الحكومية بسلطنة عُمان.

وافق سلطان سلطنة عمان هيثم بن طارق آل سعيد، على برنامج طارئ لقروض بلا فائدة للشركات الأكثر تأثراً بجائحة فيروس «كورونا»، خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

في المقابل أظهرت أرقام رسمية تحقيق سلطنة عمان فائضا في الميزانية في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، بعد أن خفضت الإنفاق العام في ظل تراجع أسعار النفط وأزمة فيروس «كورونا»، فيما تجنبت عمان الأسواق الدولية بعد ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأشهر الماضية، حيث تبلغ السندات القائمة المستحقة على سلطنة عمان ما يزيد على 20 مليار دولار، والسلطنة حاصلة على تصنيف عالي المخاطر من وكالات ائتمان رئيسية.

إلى ذلك، خفّضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف سلطنة عمان السيادي إلى Ba3 من تصنيف سابق عند Ba2، متوقعة عدم تمكّن السلطنة على الأرجح من تعويض ما خسرت من إيرادات بسبب تراجع أسعار النفط، ومن تجنّب ضعف مقاييس قدرتها على تحمل الدين.

وعدلت الوكالة كذلك نظرتها لسلطنة عمان، من مستقرة إلى سلبية،

صندوق النقد: 12 تريليون دولار خسائر الاقتصاد العالمي بسبب "كورونا"



الوظائف والشركات من أجل الحد من الأضرار والتمهيد للتعافي الاقتصادي.

وكشف الصندوق عن أن السمات الفريدة للإغلاقات والتباعد الاجتماعي تضافت للنيل من الاستثمار والاستهلاك على حد سواء.

خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنتائج العالمي في 2020، مبيّناً أنّ الضرر الذي تلحقه جائحة فيروس "كورونا" بالنشاط الاقتصادي، أوسع وأعمق من التكهّنات السابقة.

وتوقّع صندوق النقد انكماش الناتج العالمي 4.9 في المئة، مقارنة مع 3 في المائة في توقعات أبريل (نيسان) الماضي، وسيكون التعافي المتوقع في 2021 أضعف حيث من المنتظر أن يبلغ النمو العالمي 5.4 في المئة وليس 5.8 في المئة كما في تقديرات أبريل. وبحسب الصندوق فإنّ تفشياً جديداً لـ "فيروس كورونا" في 2021 قد يقلص النمو إلى ما لا يزيد على 0.5 في المائة.

وتطال هذه التوقعات السيئة مناطق العالم كافة، وستؤدي هذه الأزمة وفقاً لـ "النقد الدولي" إلى خسارة تراكمية بقيمة 12 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي على مدى عامين. وحث صندوق النقد على مزيد من الإجراءات من الحكومات والبنوك المركزية لدعم

السودان: صندوق بملياري دولار لتمويل التجارة



(يوليو) المقبل.

ويأتي إنشاء الصندوق في سياق سلسلة إصلاحات مقترحة منذ شرع السودان في التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن تنفيذ برنامج غير ممول قد يمهد الطريق لدعم مالي دولي.

كشفت وزارة المالية السودانية عن إنشاء صندوقاً لتمويل التجارة بقيمة ملياري دولار لدعم استيراد وتصدير سلع رئيسية مثل القمح، وذلك في ظل تناقص معروض النقد الأجنبي المتداول. ويواجه اقتصاد السودان مخاطر عديدة، في ظل معدل تضخم يزيد على 100% وعجز متكرر في الخبز والوقود والأدوية. وتراجعت العملة المحلية إلى مستوى منخفض غير مسبوق عند 150 جنيهاً سودانياً للدولار في السوق السوداء مقارنة مع السعر الرسمي البالغ 55 جنيهاً.

وسيساهم في الصندوق الجديد عدد من البنوك وشركات القطاع الخاص لدعم تصدير الصمغ العربي والماشية والذهب، وتمويل استيراد السلع الأساسية مثل القمح والوقود والأدوية. وتشمل المساهمات 100 مليون دولار من شركة الجنيدي للذهب.

ولم يتضح ما هي المحفزات التي سيطرحها الصندوق لثني المستوردين والمصدرين عن السوق السوداء وتشجيعهم للتوجه إلى الصندوق الذي من المقرر أن يبدأ نشاطه بداية شهر تموز

البرلمان العراقي يجيز للحكومة الاقتراض لتجاوز الأزمة المالية



صوّت البرلمان العراقي، خلال جلسة اعتيادية، على قانون الاقتراض، الذي يمنح الحكومة تخويلاً باللجوء إلى الاقتراض، لتجاوز الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد، نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً، وسط مخاوف من تبعات القانون على البلاد.

وحصل اتفاق سياسي مسبق بين الكتل السياسية على تمرير القانون، بسبب حاجة البلاد إليه في ظل الأزمة المالية الخائفة.

وطالبت الحكومة من البرلمان أن يزيد

حجم الاقتراض ضمن القانون لتجاوز الأزمة، وفي هذا الإطار لفت النائب أحمد الصفار، أنّ "الحكومة طالبت من البرلمان زيادة الاقتراض بعد أن كان الاقتراض الخارجي 5 مليارات دولار فقط، والداخلي 15 ترليون دينار عراقي، لمدة شهرين".

وأوضح الصفار أن "هذه المطالبات جاءت من أجل تأمين رواتب الموظفين لستة أشهر، وتوفير الاحتياجات والمستلزمات الضرورية لوزارة الصحة"، مشيراً إلى أنّ "الحكومة ستبني موازنة لما تبقى من العام الجاري 2020 بموجب حجم الاقتراض الذي طلبته"، مبيناً أنّ "اللجنة المالية طلبت من الحكومة إرسال الموازنة إلى البرلمان".

التجارة العالمية تسجّل تراجعاً تاريخياً 18.5 في المئة



توقعت منظمة التجارة العالمية أن تسجّل التجارة تراجعاً تاريخياً بنسبة 18.5% في الفصل الثاني من العام بسبب جائحة كورونا، مبيّنة أنّ الانكماش سيكون أقلّ خطورة من المتوقع بفضل الاستجابة السريعة للحكومات.

وفي هذا السياق، أوضح المدير العام للمنظمة روبرتو أزيغيدو أنّ "انهيار التجارة الذي نشهده اليوم هو بحجم لا مثيل له وسيكون في الواقع الانهيار الأكبر على الإطلاق، لكن مع ذلك هناك جانب مريح مهمّ حيث كان يمكن أن يكون الانهيار أسوأ بكثير، وهذا بالتأكيد نبأ إيجابي بالفعل، لكن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالتراخي".

واعتبر أزيغيدو أنّ "القرارات التي اتخذتها الحكومات كانت ضرورية لتخفيف الضربة التي تلقاها الإنتاج والتجارة، مؤكداً أنّ "منظمة التجارة ستواصل تأدية دور مهم عبر تحديد وتيرة الانتعاش الاقتصادي". وبحسب الإحصاءات الصادرة عن منظمة التجارة

العالمية، تراجع حجم تجارة البضائع بنسبة 3% على أساس سنوي في الفصل الأول من العام. وتشير التقديرات الأولية للفصل الثاني، وهي الفترة التي أثار الفيروس واجراءات العزل المرتبطة به على قسم كبير من سكان العالم، إلى تراجع بنحو 18.5 في المئة".

الجزائر: سباق مع الزمن لبناء اقتصاد غير ريعي



أكد رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء، أنّ "الجزائر في سباق مع الزمن لإعادة بناء اقتصاد غير ريعي يضمن تحسين عائدات الخزينة وتوفير مناصب الشغل"، مؤكدا أنّ "الجزائر في سباق مع الزمن لإعادة بناء اقتصاد غير ريعي يحسن عائدات الخزينة، ويوفر مناصب العمل للشباب، ويحد من الاستيراد حفاظاً على احتياطي الصرف".

وتوجّه تبون للوزراء بالقول: إنّ الشعب سيحكم عليكم في الميدان من خلال تطابق أفعالكم مع أعمالكم، فكونوا القادة بالصدق في القول والإخلاص في العمل ونكران الذات، وتذكروا دائماً ونحن على أبواب الاحتفال بعيد الاستقلال، أنكم مهما قدمتم من تضحيات، فلن تساوي أبداً قطرة دم زكية واحدة سالت من جسم شهيد من شهداء ثورة التحرير المباركة، أو الواجب الوطني بعد الاستقلال. وخلال تطرقه للمغزى من التعديل الوزاري الأخير، والذي شمل إنشاء وزارات اقتصادية هامة على علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن، أعطى الرئيس تبون توجيهات لكل وزير عن ورقة العمل التي ينبغي أن يعدها تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء لاحقاً، بعد دراستها على مستوى الحكومة.

الملك المغربي يصادق على مشروع قانون تعديل موازنة 2020



صادق العاهل المغربي الملك محمد السادس، على مشروع قانون تعديل توجهات وتوقعات موازنة سنة 2020، على أثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

وبحسب المشروع الذي قدمه وزير المالية محمد بنشعبون، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي المغربي سنة 2020، إلى سالب 5 في المئة، مقارنة مع توقعات قانون المالية 2020 بنمو 3.7 في المئة، فيما ينتظر أن يرتفع عجز الموازنة إلى سالب 7.5 في المئة بعد تراجع مداخيل الموازنة بـ40 مليار درهم (4 مليارات دولار)، في حين توقع قانون الموازنة لسنة 2020، عجزاً لا يتعدى 3.5 في المئة.

تراجعت صناعة الطيران بنسبة 76 في المئة، والنسيج والألبسة 74 في المئة، كما أن هناك توقعات بأن تتراجع عائدات السياحة 70 في المئة، فيما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً بنسبة 70 في المئة.

وتأثر الاقتصاد المغربي بشكل واضح بسبب تداعيات الجائحة دولياً ومحلياً، وبرز ذلك من خلال مقارنة المعطيات الاقتصادية لشهر مايو (أيار) 2020، مع الشهر نفسه في سنة 2019، والتي أظهرت تراجع صادرات المغرب من السيارات 90 في المئة، كما

احتياطات المركزي اللبناني تتراجع إلى 20 مليار دولار



لتقرير أعدته شبكة "بلومبيرغ" الأميركية. وكانت طلبت الحكومة من "صندوق النقد الدولي" المساعدة في إصلاح أوضاعها المالية واستعادة الثقة، لكن المحادثات تعثرت بسبب خلافات بين السياسيين والمصرفيين حول حجم الخسائر، إلى أن استقال اثنان من مفاوضي وزارة المالية، أحدهما مدير عام وزارة المالية آلان بيفاني، وسط دعوات من صندوق النقد للبنانيين من أجل العمل سوياً وتوحيد موقفهم التفاوضي.

كشف حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة لوكالة "رويترز"، عن امتلاك البنك المركزي 20 مليار دولار من العملة الصعبة. وكان أعلن سلامة عن توفير النقد الأجنبي لمستوردي الصناعات الغذائية الأساسية والمصنعين بسعر 3900 ليرة للدولار. وبهذا القرار يبقى سعر استيراد القمح والأدوية، ومنتجات البترول كالبنازين عند 1500 ليرة للدولار، ولكن مكونات السلة الغذائية "المدعومة"، سيتم توفير الدولار لاستيرادها مقابل 3900 ليرة، بدلاً من 3200 ليرة كانت معتمدة سابقاً.

ويحاول مصرف لبنان تنظيم شراء الدولار للصناعات الغذائية، بحيث تتم عمليات توفيره ضمن القطاع المصرفي بدلاً من اللجوء للسوق السوداء.

يأتي هذا الإعلان في خضم أزمة مالية هي الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث، حيث خرجت أزمة لبنان الاقتصادية والمالية والمعيشية سريعاً عن نطاق السيطرة، مدفوعة بانهيار العملة الذي أدى إلى تدمير الشركات وإغراق العائلات في حالة من العوز، وفقاً

خسائر الاقتصاد العالمي بسبب تراجع السياحة تخطت 1.2 تريليون دولار

المتوقع أن يتكبد خسائر تصل إلى 187 مليار دولار، يليه اقتصاد الصين بخسارة يتوقع أن تصل إلى 104 مليارات دولار. وبحسب التقرير تعد الإمارات بين الدول الأقل تضرراً مع توقعات بخسارة لا تزيد على 2% من الناتج المحلي في ظل السيناريو الأول و7% ضمن السيناريو الأخير المستبعد.



توقع تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن يبلغ حجم الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد العالمي، نتيجة تراجع حركة السياحة والسفر بما يتراوح بين 1.2 تريليون دولار (1.5% من الناتج المحلي العالمي) ضمن سيناريو إغلاق الاقتصادات العالمية والحدود بشكل كامل بين دول العالم لفترة أربعة أشهر (أو إغلاق بنسبة 80% لمدة 5 أشهر) إلى 3.3 تريليون دولار في حال استمر الإغلاق لفترة تصل إلى 12 شهراً. وقدّر التقرير حجم الخسائر المتوقعة للتوظيف في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به بما يتراوح بين 10% من إجمالي العاملين في القطاع في ظل السيناريو الأول، و40% في ظل السيناريو الثالث، حيث تضمن التقرير سيناريو ثانٍ بفرصية إغلاق الاقتصادات لفترة 8 أشهر، وضمن هذا السيناريو يتوقع أن تصل الخسارة العالمية إلى 2.2 تريليون دولار.

ووفقاً للتقرير سيكون اقتصاد الولايات المتحدة الأكثر تضرراً من حيث القيمة حتى في ظل السيناريو الأول الأقل تأثيراً، إذ من

"فيتش": "فيروس كورونا" تسبب بعجز مالي عالمي 9.7 تريليون دولار



توقعت فيتش أن ينجم عن موجة خفض التصنيفات الائتمانية السيادية غير المسبوقة التي تسبب بها فيروس كورونا، ارتفاع عدد الدول ذات التصنيف "عالي المخاطر" ليتجاوز الدرجة الجديرة بالاستثمار، وهي سابقة لم تحدث من قبل.

وبحسب تقديرات الوكالة سيخلف "فيروس كورونا" وراءه عجزاً مالياً عالمياً قدره 9.7 تريليون دولار هذا العام، وهو ما يعادل 12% من الناتج الإجمالي العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الديون 76 تريليون دولار، بما يوازي 95% من الناتج العالمي، وبما يتجاوز ضعفي مستوى 34 تريليون دولار الذي كان عليه قبل الأزمة المالية في 2007 و 2008.

ودفعت الأزمة فيتش بالفعل إلى اتخاذ 32 إجراء تصنيفياً سلبياً أثرت على 26 دولة هذا العام، لكن من المتوقع فقزات أخرى في الوقت الذي مازال فيه أكثر من ثلث تصنيفاتها السيادية البالغ عددها

118 ينطوي على تحذيرات بالخفض مع "نظرة مستقبلية سلبية". ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على التوازن بين الدول الأقوى مالياً التي تضمها "الدرجة الجديرة بالاستثمار"، والتي تدور تصنيفاتها بين A و BBB، وتلك ذات الأوضاع المالية الأضعف التي في الفئة "عالية المخاطر" أو ما تعرف "بدرجة المضاربة".

البرلمان العربي يقرّ قوانين دعمة للتكامل الاقتصادي العربي



أقر البرلمان العربي المنظومة التشريعية للتكامل الاقتصادي العربي، وتضمنت خمسة مشروعات قوانين عربية ورؤيتين، هي قانون استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وقانون لتحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، وقانون لتنظيم التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وقانون بشأن المواصفات والمقاييس والجودة لتيسير التبادل التجاري العربي، وقانون للنقل في العالم العربي، إضافة إلى رؤية البرلمان العربي بشأن تفعيل السوق العربية المشتركة، ورؤية البرلمان العربي بشأن مشروع الربط الكهربائي بين الدول العربية.

وفي هذا السياق، أكد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، أن "إقرار البرلمان العربي لهذه المنظومة التشريعية يأتي في ظل انخفاض معدل التبادل التجاري بين الدول العربية مقارنة بمعدل التبادل التجاري بينها وبين الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية العالمية"، موضحاً أن "إقرار البرلمان العربي للمنظومة التشريعية للتكامل الاقتصادي العربي يهدف إلى تقوية اقتصادات الدول العربية ورفع قدرتها على مواجهة التحديات من خلال تعزيز القواسم المشتركة بينها على أسس تكاملية، ورفع معدلات استثمار

رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية، وزيادة نسب التجارة البينية العربية، وتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة، والاتحاد الجمركي العربي، والسوق العربية المشتركة، وإنشاء المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والزراعية المشتركة في البلدان العربية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي".

صندوق النقد يخفّض توقعاته للنمو في المنطقة العربية



خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرة أخرى، وسط حالة عدم اليقين التي تشهدها اقتصادات المنطقة. وتوقع الصندوق أن تنكمش اقتصادات المنطقة بنسبة 5.7 في المئة عام 2020 مقارنة بتوقعاته في ابريل (نيسان) بانكماش نسبته 3.3 في المائة. وبحسب الصندوق، فإن هذه التوقعات مرتبطة بمستوى عدم اليقين المرتفع بشكل غير عادي فيما يتعلق بطول فترة الوباء، وتأثيره على عمليات الإغلاق القوية، والمخاطر السلبية الناتجة عنه، بما في ذلك الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، والتقلبات المحتملة في أسواق النفط العالمية. وتوقع الصندوق أن يهبط النمو إلى - 7.3 في المئة خلال العام الحالي، على أن يستعيد عافيته العام المقبل ليصل إلى 3.9 في المئة. وأرجع الصندوق السبب في ذلك إلى الضربة المزدوجة التي تلقتها دول المنطقة، بدءاً من التقلبات الحادة التي شهدتها سوق النفط، وانتهاءً بجائحة "كورونا"، وما صاحبها

النمو لدينا هذا العام".

صندوق النقد يشيد بإجراءات الأردن: حوت الأرواح والاقتصاد



كشّف تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، عن أنّ الأردن كان من الدول التي تأثرت بجائحة "كورونا" واتخذت خطوات جادة لحماية الأرواح والاقتصاد، وقد ساعد ذلك على فتح الاقتصاد بصورة أسرع من الدول الأخرى، مبيناً أنّ الحكومة بدأت بتنفيذ إصلاحات واسعة دعمها الصندوق ضمن برنامج في مارس (آذار) الماضي، وقد تمّ تعديله مع الاخذ بالحسبان الأمور الطارئة التي حدثت في مواجهة جائحة كورونا.

إلى ذلك، انخفض العجز التجاري خلال الثلث الأول من العام الحالي، ليبلغ 2.045 مليار دينار، مقارنة مع 2.775 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي أي بتراجع نسبته 26.3 في المئة. وبحسب تقرير دائرة الإحصاءات العامة الشهري حول التجارة الخارجية في الأردن، فقد انخفضت قيمة الصادرات الكلية خلال الثلث الأول من العام الحالي بنسبة 7.5%، حيث بلغت 1.633 مليار دينار مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغة 1.765 مليار دينار. كما تراجع قيمة الصادرات خلال الثلث الأول من العام الحالي بنسبة 3.1%، وبلغت 1.424 مليار دينار، مقارنة

مع 1.469 مليار دينار خلال ذات الفترة من العام الماضي، في حين بلغت قيمة المعاد تصديره 208.8 مليون دينار، بانخفاض نسبته 29.5% لنفس فترتي المقارنة. وفي جانب المستوردات، فقد تراجعت خلال الثلث الأول من العام الحالي الى 3.678 مليار دينار اي بانخفاض نسبته 19% عما كانت عليه خلال الثلث الأول من العام الماضي.

ستاندرد أند بورز: جائحة كورونا توفر فرصة للتحوّل للتمويل الإسلامي



أهمية تعزيز استخدام التكنولوجيا وخلق صناعة رشيقة. كاشفة عن أنه بالتنسيق الصحيح بين المعنيين في التمويل الإسلامي، يمكن للقطاع إيجاد سبل جديدة لتحقيق نمو مستدام.

كشفت وكالة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني، عن أنّ جائحة فيروس كورونا توفر فرصة للتحوّل إلى التمويل الإسلامي. مبيّنة أنّ صناعة التمويل الإسلامي العالمي ستستمر بالنمو ببطء في الفترة 2020-2021.

وتوقعت الوكالة بحدوث تباطؤ كبير في الاقتصادات المالية الإسلامية الهامة هذا العام، بسبب التدابير المتخذة ضد الجائحة، وانتعاشها بشكل معتدل عام 2021. مفضحة عن أنّ صناعة التمويل الإسلامي أظهرت أداءً قوياً في العام 2019، بفضل دعم سوق الصكوك الأكثر مرونة.

وبحسب الوكالة فإنّ جائحة كورونا توفر فرصة للتحوّل إلى التمويل الإسلامي، حيث هناك فرصة لتسريع الإمكانيات طويلة الأجل للصناعة المالية الإسلامية العالمية.

وأعلنت عن أنّ تدابير العزل المتخذة لمواجهة الجائحة، أظهرت

ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات للقطاع الخاص المصري



هو الأعلى في عام 2020 حتى الآن، حيث أعلنت الشركات عن أنّ الحكومة تتطلع إلى تخفيف قيود كوفيد-19- بشكل أكبر.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للقطاع الخاص المصري غير النفطي الصادر عن IHS Markit إلى 44.6 نقطة في يونيو (حزيران) من 40.7 في مايو (أيار)، بعد أن كان قد سجل مستوى قياسياً منخفضاً في ابريل عند 29.7 نقطة.

وتماشياً مع الرقم الرئيسي، ارتفعت أيضاً المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة إلى أعلى مستوياتها في أربعة أشهر خلال شهر يونيو. على الرغم من استمرار الإشارة إلى التراجع الملحوظ في النشاط والطلب على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، فقد انخفض معدل الانكماش بشكل ملحوظ عن الشهر السابق.

واستقادت العديد من الشركات من الرفع الجزئي للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19-، حيث زادت ساعات العمل مع وجود عقود جديدة من العملاء. ومع ذلك، ظل النشاط في معظم القطاع ضعيفاً، بسبب القيود المفروضة على السفر والسياحة.

في الموازاة، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة لدى الشركات المصرية للشهر الثاني على التوالي وبوتيرة قياسية، ليشير إلى تقييد الشركات بشكل متزايد بقدرة الأعمال. أيضاً كان التفاؤل بالنشاط المستقبلي



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الأسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤيا

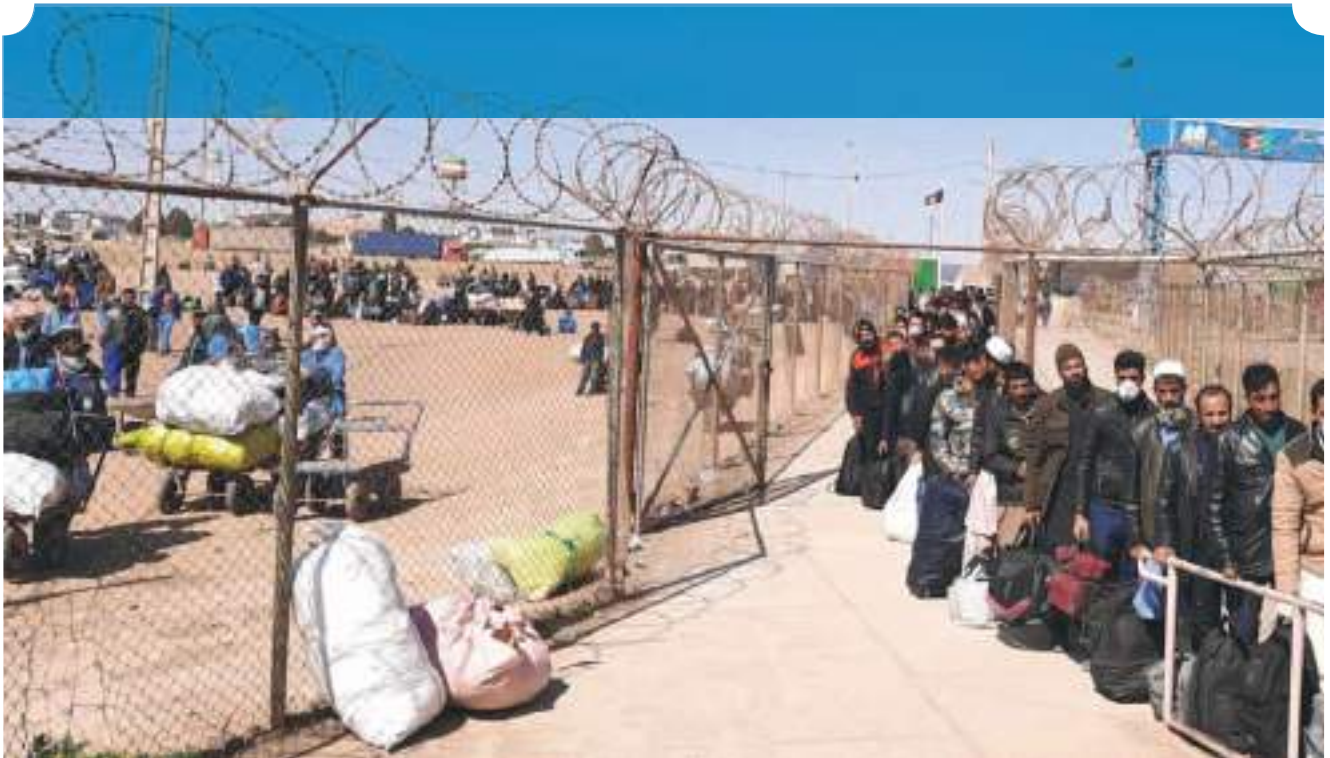
دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربما المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo



MIGRATION TO ADVANCED ECONOMIES CAN RAISE GROWTH



A report by the International Monetary Fund showed that Migration has been the focus of intense political debate in recent years.

While most people have positive perceptions about immigrants, there are misconceptions and concerns. For instance, some think that migrants are a burden on economies.

Our new study in Chapter 4 of the April 2020 World Economic Outlook looks at the economic impact of migration on recipient countries and finds that migration generally improves economic growth and productivity in host countries.

the pandemic has led to an abrupt stop to migration. While the Great Lockdown is temporary, the pandemic may add to a general sentiment of reticence and disbelief in openness and have longer term effects on countries' willingness to receive migrants. Less immigration and high unemployment in destination economies would hurt origin countries, especially poorer ones, that rely significantly on the remittances that migrant workers send back home.

PUTTING MIGRATION INTO PERSPECTIVE

In 2019, 270 million people in the world were migrants—defined as people not living in their country of birth. The migrant population has increased by 120 million since 1990. However, the share of migrants in the world's population has hovered around 3 percent over the past 60 years.

Strikingly, the share of immigrants in the total



population of advanced economies has risen from 7 percent to 12 percent, while the share of immigrants in emerging market and developing economies has remained at around 2 percent. Migrants often settle within their home region. However, a significant part of international migration takes place over long distances (for example, from South Asia to the Middle East) and, in particular, from emerging market and developing economies toward advanced economies.

In contrast, refugee migration is a more localized phenomenon as vulnerable populations leave home suddenly with few resources and travel to a safe destination, usually close to the home country. Emerging and developing economies are therefore both the origin and the main destination of refugees.

PUSH AND PULL FACTORS

Emigrating to another country is very costly, which explains why only a very small fraction of the population migrates. The costs of migration

include geographical and linguistic barriers, which together explain a large share of the variation of migration flows.

A major reason why people migrate is income differences between origin and destination countries. Richer countries attract more immigrants, especially from countries with younger populations. Countries with lower per capita income experience more emigration, but only if they are not too poor. We find that when per capita income at the origin is below \$7000, countries with lower incomes have lower emigration toward advanced economies. This suggests that people get trapped in poverty since they are deprived of the resources needed to overcome migration costs.

Wars mainly explain migration between emerging and developing economies—corroborating the importance of geographical proximity for refugee flows. Lastly, and importantly for the analysis of future migration pressures, the size of source country populations is a key driver of migration flows.

ECONOMIC IMPACT

Our analysis looks separately at the effect of overall immigration (which is mostly driven by economic reasons) into advanced economies and refugee immigration into emerging market and developing economies.

We find that immigrants in advanced economies increase output and productivity both in the short and medium term. Specifically, we show that a 1 percentage point increase in the inflow of immigrants relative to total employment increases output by almost 1 percent by the fifth year.

That's because native and immigrant workers bring to the labor market a diverse set of skills, which complement each other and increase productivity. Our simulations additionally indicate that even modest productivity increases from immigration benefits the average income of natives.

However, the positive impact of productivity is not visible for refugee immigration to emerging market and developing economies. This reflects the difficulties that these migrants face in integrating into local labor markets.

Future migration pressures

The population in emerging market and developing economies (in sub-Saharan Africa in particular) will continue to rise over the next 30 years and migration pressures toward advanced economies are likely to increase. For example, the chart shows migration pressures building up from Africa and the Middle East to Europe between 2020 and 2050. However, global migration pressures will remain roughly constant at 3 percent of the world's population. Higher incomes in emerging market and developing economies will reduce migration

pressures. But, as already discussed, this is not necessarily the case for poorer countries, like those in sub-Saharan Africa, where rising (though still low) incomes may enable more people to emigrate.

Other pressures (explored as alternative scenarios) will also impact migration. For instance, climate change is expected to lead to a significant increase in internal and regional migration in emerging market and developing economies. At the same time, our findings suggest that its impact on migration toward advanced economies is less clear-cut, given that lower incomes in many poorer countries may "trap" more individuals in their region of origin.

MAGNIFYING THE GAINS

Migration brings big gains to recipient countries and provides an opportunity for a better life to migrants. However, it may also create distributional challenges, as native workers in specific market segments could be hurt economically, at least temporarily. Fiscal and labor market policies should therefore be used to support the income and retraining of those natives facing labor market difficulties.

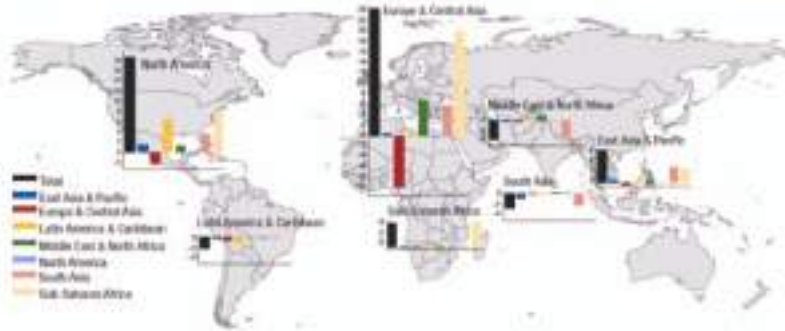
Moreover, active labor market and immigration policies geared toward integrating immigrants, such as language training and easier validation of professional titles, can help build even better outcomes from immigration in recipient countries.

Finally, international policy coordination is needed to tackle the challenges from refugee migration. This includes sharing the costs from hosting refugees and fostering their integration with emerging and developing economies.

Migration pressures

Immigration pressures are expected to build up from Africa and the Middle East to Europe, and drop within Europe and Central Asia.

(millions of individuals, 2010–50)



SOURCE: United Nations and IMF staff estimates.

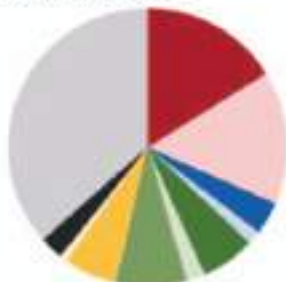


Factors influencing migration

Migration costs due to geography and other barriers limit people's desire to move in search of higher incomes.

(Determinants of observed migration flows and their relative contribution, 1990–2015)

1. From EMEs to AEs



2. From EMEs to EMEs



- Contiguous
- Distance
- Common language
- Colonial link
- Income destination
- Income origin
- Income gap x young¹
- Population origin
- Young pop origin
- War
- Unexplained

Source: IMF staff calculations.

Note: The figure summarizes the contribution of the baseline migration drivers to explaining observed migration flows for the two most relevant migration corridors. See Annex 2 for more details. AEs = advanced economies, EMEs = emerging market and developing economies.

¹ Denotes the product between the income gap and the share of young population.

Migration flows

Migration takes place within broadly defined world regions, such as within Europe and Central Asia, but also over long distances.



Sources: United Nations and IMF staff calculations.

Note: The figure shows migration flows larger than 200,000 people between 2010 and 2015. The width of flows is proportional to the number of migrants.



مجموعة
شركات نوحاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

